برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي

إعداد

د/ طاهر محمود محمد محمد الحنان

أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية المساعد (التاريخ)

كلية التربية – جامعة الوادي الجديد

ملخص البحث

هدف البحث إلى تعرف أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي، وقد حاول البحث الإجابة عن بعض الأسئلة من خلال استخدام كل من: المنهج الوصفي وذلك في إعداد الإطار النظري، وفي إعداد أدواته، وكذلك فى تحليل النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات، كما استخدم البحث المنهج التجريبي في التجربة الميدانية، وتم تطبيق أدواته متمثلة فيما يلى : قائمة أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى- قائمة أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدي التلاميذ - قائمة بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي المبنى عليها البرنامج المقترح، والبرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى هؤلاء التلاميذ في تدريس الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي، وأوراق عمل التلاميذ الخاصة بالبرنامج، واختبار مواقف لقياس أبعاد العدالة الاجتماعية واختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر لدي التلاميذ) والذين تم تطبيقهما على (٣٨ تلميذا) بمدرسة الشهداء الإعدادية التابعة لإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد، وأبرزت النتائج عند حساب قيمة (ت)على وجود فرق دال

إحصائيا بين متوسطي درجات التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار أبعاد العدالة الاجتماعية ككل، واختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل لصالح التطبيق البعدي، وجاء الفرق دالا عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على تأثير تدريس البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى في تدريس الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي، وبحساب حجم الأثر ونوعه اتضح أن حجم الأثر بلغ (٠,٩٤) و(٠,٩٧) وأظهر قوة تأثير مرتفعة بلغت (٨,٢٣)، (١٢,٦٣) وهذا يعد مؤشرا لارتفاع حجم الأثر للبرنامج المقترح لدى مجموعة البحث، كما توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائية عند مستوي (٠,٠١) بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية :– العدالة الاجتماعية - الاقتصاد الأخضر - التكامل الاقتصادى العربي

A proposed program for the development of the dimensions of social justice and green economy in the teaching of social studies for second-year preparatory school students in the light of the dimensions of Arab economic integration

Prepared by

Dr. Taher Mahmoud Mohamed Al Hannan(*)

Abstract

The research aimed at identifying the effect of a proposed program for the development of the dimensions of social justice and green economy in the teaching of social studies for second-year preparatory school students in the light of the dimensions of Arab economic integration. The research attempted to answer some questions through the use of: the descriptive method in preparing the theoretical framework for the research and its tools, analyzing and interpreting results, and in providing recommendations and proposals. The research also used the experimental method for the field experiment. The implemented research instruments are as follows: A list of the dimensions of social justice that are to be developed among second-year preparatory school students ,

a list of the dimensions of green economy that are to be developed , a list of the dimensions of Arab economic integration on which the proposed program is based, the proposed program, students 'work sheets and a situated test to measure the dimensions of social justice; and the green economy scale required for the second preparatory grade students which were applied to (٣٨ students) at Al Shohada Preparatory School affiliated to AL- Kharga Educational Administration in the New Valley Governorate. On calculating the (T) value, the results highlighted a statistically significant difference between the mean students' scores in the pre and post application of the test of the dimensions of social justice as a whole, and in the pre/post application of the test of green economy as a whole in favor of post-implementation, the difference came at the level of (0). 01) which indicates the effect of the proposed program for the development of the dimensions of social justice and green economy for second-year middle school students in teaching social studies in the light of the dimensions of Arab economic integration. On calculating the size and type of the impact, it became clear that the size of the impact reached (0.96) and (0.98). It showed a high impact strength of (10.24), (13.81) and this is an indication of the high impact size of the proposed program

for the research group. The research also concluded that there is a positive correlation at the level of (0.01) between the dimensions of social justice and the dimensions of green economy development.

Keywords: social justice, green economy, economic integration.

برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي

إعداد

د/ طاهر محمود محمد محمد الحنان

أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية المساعد (التاريخ)

كلية التربية – جامعة الوادي الجديد

المقدمة والخلفية النظرية:

يشهد العالم تغيرات سريعة وجذرية تتنامى بسرعة كبيرة، نتج عنها تضخم العديد من المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التى تمس الحاضر والمستقبل، مما تستدعى بالضرورة السعي لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

حيث تحمل بدايات القرن الحالي بين طياتها العديد من التحديات والتى جاءت سريعة وشاملة وعميقة، تداهم المجتمعات وتؤثر في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لها، وأحد هذه التحديات هو تحقيق التنمية المستدامة التى تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي.(الجزار،٢٠٢٠، ١٥٤، ١٦٤)

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتؤدى دورا كبيرا فى تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، ورفع مستوى الدخل القومي.(أبو النصر؛ مدحت،٢٠١٧، ٩١)

حيث يتجه العالم اليوم بخطوات متسارعة إلى خضرنة الاقتصاد أو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، وذلك كاستجابة ملحة نحو مواجهة تفاقم المشكلات البيئية، والتي باتت تشكل تهديداً خطيراً لاستمرارية الحياة البشرية، وقد وجد أن نشأة هذه المشكلات البيئية تعود إلى أسباب اقتصادية، ومن هنا انبثق الاقتصاد الأخضر، ليعمل على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية ؛ لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.(غلام،٢٠١٤، ٨٠)

فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا بشؤون البيئة، حيث باتت حماية البيئة والمحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، لذلك كان لابد من ظهور نمط اقتصادي جديد يعني بذلك، ويكون نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، لذا فقد ظهر مفهوم جديد على الساحة الدولية ألا وهو الاقتصاد الأخضر، وذلك لإدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات، إلى تصحيح الخلل الاقتصادي والاجتماعي والحد من التدهور البيئي.(كافى؛ هماش، ٢٠١٧، ٤٤٨)

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر نتيجة لعدة اعتبارات منها :

بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم عام ٢٠٠٨م، والتي أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، بدأت حكومات كثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار، وازداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام، وفي هذا السياق ذاته أخذ يظهر مجدداً مفهوم الاقتصاد الأخضر.(منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٣)

وظهر نتيجة لأزمات متعددة تعرضت لها المنطقة العربية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة تستخدم التكنولوجيا الحديثة في مجال الطاقات المتجددة، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة تحد من

الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها. (خلف؛ علي، ٢٠١٨، ١٥٥)،(هارون ،٢٠١٩، ٢٥٠)

ظهر كذلك مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة للنشاطات البشرية التى خدمت خلال العقود الماضية البعد السياسي، العسكري وخاصة على حسابي البعد البيئي الذى أهمل بشكل كبير، وهو يهتم بتحقق التنمية المستدامة دون الإخلال بالموارد البيئية، حيث يعد الحفاظ على النظام البيئي الهدف الرئيس للاقتصاد الأخضر.(طويجينى؛ بوفالطة، ٢٠٢٠،٢٨١)

كما أن الاقتصاد الأخضر هو القاطرة الحقيقية التي تنطلق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تلك التنمية التي تحقق الحياة الجيدة للجيل الحالي، وتحفظ للأجيال القادمة كامل حقوقها في الموارد الطبيعية. كما تسهم في إنقاذ سفينة الحياة التي يستقلها سكان المعمورة قاطبة، من الغرق في مستنقعات التلوث، التي صنعتها الأنشطة البشرية غير الرشيدة، وصارت تحيط من كل جانب في البر والبحر والجو.(عبد الحافظ، ٢٠١٥،٦٨)

وبالتالي أطلقت منظومة الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٨ مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت على المجتمع الدولي
.(Bapna,Talberth,2011,4)،(الإسكوا،٢٠١١، ٨٠)،(Matthew,2012,16,17)، (الحوال ، ٢٠١٤، ٤٤٩، ٤٥٠)، (عبد الحليم،٢٠١٤، ٦٤، ٦٥)،(نجاتي وآخرون،٢٠١٤، ١٦، ١٧)، (خنافر؛ بن زاوى،٢٠١٦، ٩٠، ٩١)، (مؤتمر أستانا الوزاري ،٢٠١٦، ١٠) ، (الناصر،٢٠١٨، ١٢١١، ١٢١٢) ،(Halton,2019,5)،(العربي؛ سفيان؛ فطيمه؛ ٢٠١٩، ٣٤) ومنها:

١- الأزمة المالية: تعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٧ أسوأ أزمة مالية منذ "الكساد الكبير"، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية .

٢- الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزي سببها جزئيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

٣- أزمة ارتفاع درجة المناخ: برزت أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغييرات الحادة في المناخ.

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة، كذلك تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية. (خير الدين؛ دريدى،٢٠١٨، ١٠٤، ١٠٥) كذلك تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك لاعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التى باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.(وهيبة؛ سمير ،٢٠١٦، ٤٣٩)

إن مبدأ الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة بل هو طريق إلى تحقيقها عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد من مواد خام وطاقة ومياه وخفض التلوث وانبعاثات الكربون ومنع خسارة التنوع البيولوجي.(محمود،٢٠١٨، ١٩٨، ١٩٩)

فالاقتصاد الأخضر يتمثل فى الجفاظ على النظم البيئية والتى تضررت كثيرا منذ الثورة الصناعية وفى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وخاصة فى جودة الحياة الآمنة والنظيفة والأعلى فى معدل الرفاهية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة ، ونوعيات جديدة من الوظائف المرتبطة بالأنشطة الخضراء، والتى يؤمل أن تتجاوز

الاقتصاديات البنية ولو على المدى الطويل، ومن ثم سعت كثير من الدول إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر سواء جزئيا أو كليا.(الحضرمي؛ سليمان،٢٠٢٠، ٢٥٨)

وقد اختلفت الأدبيات في تعريفها للاقتصاد الأخضر منها : حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP,2011,16)، يقصد بالاقتصاد الأخضر: "الاقتصاد الذي ينتج منه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية؛ ويرتكز على إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية"

لا شك في أن مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢)، وجهود لجنة برانتلاند (Brundtland commission) (1983-1987)، ومؤتمر ريو (١٩٩٢) تشكل الأساس الموضوعي لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر.(زيانى،؛ شكرانى،٢٠١٦، ٩٣)

ويعرف (Chapple, 2008, 1)الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضاً يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف.

وبتعبير أبسط، فإن الاقتصاد الأخضر هو "اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً. ويُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوّع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية" (خنفر،٢٠١٤،٥٤)

كما ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم

لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الإسكوا، ٢٠١١، ٣: ٥).(المالكى،٢٠١٧، ١٦٩)

بينما ركزت بوب (Pop) في تعريفها الاقتصاد الأخضر على الدور المهم للتعليم الجامعي للوصول إلى هذا النموذج النظيف، حيث تعرفه بأنه نموذج اقتصادي جديد يتطلب تخضير جميع المهن والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديداً لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد، وللتعليم الجامعي دور مهم من أجل الحفاظ على هذا النموذج. (Pop, 2011, p: 1023)

وتعتمد معظم المراجع على التعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة وندرة إيكولوجية .(الحوال،٢٠١٤، ٤٥١)،(الناصر،٢٠١٨، ١٢١٢)

وبالتالي فالاقتصاد الأخضر يعنى بالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ويسعى للنهوض بها مجتمعة من غير الإخلال بتوازناتها مع صيانة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وأن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولاً من التعليم، باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات وأنماط الحياة بما يكفل انسجامها، وتمكين الدارسين من اكتساب ما يلزم من مهارات وقيم ومعارف وتقنيات لضمان تحقق التنمية المستدامة (جمال الدين؛ أحمد؛ حسن، ٢٠١٤، ٤٤٧:٤٤٥)

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الأخضر اقتصاد صديق اجتماعيا وبيئيا مع مراعاة الحاجة إلى استعادة الموارد الطبيعية وحفظها وهو ما يقلل من التلوث والانبعاثات والنفايات التى تضر بالبيئة في عملية الإنتاج، لذا فالاقتصاد الأخضر يعترف بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية ويطوع الظروف والأولويات الوطنية على أساس طوعي، فالعلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، لأن

الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

أهمية الاقتصاد الاخضر فى تدريس الدراسات الاجتماعية:

تتضح أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في (منظمة الأمم المتحددة،٢٠١١، ٧٣: ٨٠)، (الإسكوا، ٢٠١١، ٧٥)، (خنفر، ٢٠١٤، ٥٧) ،(رحمة؛ رشيد،٢٠١٥، ٢٥٠،٢٥١) (زيانى؛شكرانى،٢٠١٦، ٩٢) ، (أبو السعد وآخرون،٢٠١٧، ٤ :٦)،(خير الدين، دريدى،٢٠١٨، ١٠٤) ،(محمود،٢٠١٨، ٢١٢: ٢١٥)، (الناصر،٢٠١٨، ١٢١٤) ،(العمايرة؛ مهدى،٢٠١٩، ١٣، ١٤)، (حسام؛ مصطفى؛عدة،٢٠١٩، ١٥٨: ١٦٣)، (ربيع، مصباح،٢٠١٩، ٣٣٢: ٣٣٤)، (لفته،٢٠١٩، ٢٣٥)، (مجاهد،٢٠١٩، ٥٨٧)، (منتدى الأمم المتحدة ،١٦ يوليو ٢٠١٩،٧) (المطيري، ٢٠١٩، ٥٢٤)، (هارون ،٢٠١٩، ٢٥٨: ٢٦١)، (شوقى،٢٠٢٠، ١٠٠، ١٠١)

مواجهة التحديات البيئية: عبر خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي.

١- تحفيز النمو الاقتصادي: حيث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد، والتبعية الطاقية للاقتصادات المتقدمة.

٢- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: حيث يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصاً هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٣- كما يساعد الاقتصاد الأخضر على تشجيع ريادة الأعمال ودعم الإبداع ويشجع البحث والتطوير ونشر التكنولوجيا وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

٤- وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلا لها، وتدعيم المساواة الاجتماعية (الوظائف الخضراء) مع العناية فى الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادى وتحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي بالتوازي مع الحفاظ على البيئة ومواردها فلا مجال للفروق أو التمايز الاجتماعى.

٥- استفحال المخاطر البيئية العالمية، نتيجة لطغيان النموذج الاقتصادي المبني أساسا على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي من دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة.

ندرة الموارد الطبيعية الأولية، إذ أدى ويؤدي النموذج الاقتصادي الذي ركز على رفع الاستهلاك من دون الاهتمام بمحدودية الموارد الطبيعية إلى الإضرار الشديد بالبيئة.

كذلك أكدت العديد من الدراسات والبحوث على مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته وأبعاده ومنها دراسة(عبد الودود،٢٠١٢) التى أشارت إلى أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد فى نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد فى التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار فى البيئة كما فى الاقتصاد من خلال معالجة نقاط الضعف فى الاقتصادات العربية من تخفيف الفقر والبطالة إلى تحقيق أمن غذائي إلى توزيع أكثر عدالة للدخل مما يحقق استقرارا مجتمعيا وأمنيا، كما هدفت دراسة (Timoothee, 2013) التعرف على دور التعليم في دعم بناء اقتصاد أخضر نظيف مرن وطويل الأجل، وطبقت الدراسة بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة فرساي سانت كوينتين بفرنسا، وذلك عن طريق تحديد المعوقات على الصعيد المؤسسي التي تحول دون انفتاح التعليم نحو التعددية الوظيفية بالجامعة عبر تبني التعددية الاقتصادية على أربعة مستويات (النظرية، والمنهجية، والتربوية، ولانضباطية)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات رئيسة في تعليم الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة في مجالات منها التنمية المهنية، والتوظيف، والتقييم، والأداء.

ودراسة (الجيار، ٢٠١٣) التى وضحت أن فريضة الزكاة كأحد أركان النظام الاقتصادى الإسلامي فى علاج معظم صور الفساد الاقتصادى، كما تساهم فى تحقيق الإصلاح والتنمية الاقتصادية وفق استراتيجيات ذات مرجعية إسلامية، حيث تسهم فى علاج مشكلة الفقر والبطالة والاحتكار والفوارق بين الطبقات وغلاء الأسعار والإسراف والتبذير وعمل التوازن بين الجانب الاقتصادى والاجتماعي والبيئي للوصول إلى التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار فى الاقتصاد الأخضر، ودراسة (الكواز،٢٠١٤) التى بينت مفهوم الاقتصاد الأخضر والبصمة البيئية العربية، كما تناولت الدراسة كل من القطاع الزارعى العربي والقطاع الصناعي التحويلي والاقتصاد الأخضر، وتوصلت إلى إعادة تقييم العديد من المتغيرات الاقتصادية بعد أخذ آثار التآكل والانبعاثات البيئية ، وزيادة الوعى بأهمية أن الموارد الطبيعية ملكية للأجيال القادمة أيضا وليست حكرا على الجيل الحالي، وتوصلت دراسة(جمال الدين؛ أحمد؛ حسن،٢٠١٤) إلى أن الاقتصاد الأخضر يعنى بالمجتمع والبيئة والاقتصاد ويسعى للنهوض بها مجتمعة من غير الإخلال بتوازناتها مع صيانة حقوق القادمة من الموارد الطبيعية وأن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولا من التعليم باعتباره من أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف، ودراسة (Eugenie,2014) التى هدفت إلى دمج الاقتصاد الأخضر فى محتوى منهج علوم الحياة، وتحليل وثيقة المنهج فى جنوب أفريقيا من الصف العاشر إلى الثاني عشر، وتوصلت النتائج أن منهج علوم الحياة يمكن أن تخدم الغرض من تعريف الطلاب على جوانب الاقتصاد الأخضر ، وأوصت الدراسة بأهمية إدماجه فى مناهج ذات طبيعة مماثلة، ودراسة (داود ؛ عباس،٢٠١٥) التى أبرزت دور الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة(١٩٧٥- ٢٠١١)، كما أشارت دراسة (رحمة؛ رشيد،٢٠١٥) أنه يتوجب على الدول العربية النفطية رصد كافة التجارب الدولية الناجحة فى الاستثمار فى الاقتصاد الأخضر واستنساخها حسب إمكانيات وظروف كل بلد، ووضع مؤشرات من شأنها رصد التقدم نحو الاقتصاد الأخضر وذلك من أجل

تسهيل عملية قياس هذا التقدم واتخاذ كافة التدابير لدعم هذا التحول، ودراسة (أبو شمالة،٢٠١٦) التي أبرزت العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل فى الدول العربية، ودراسة (جمال الدين،٢٠١٦) التى وضحت الاقتصاد الأخضر وتعلم الكبار وتعليمهم، ومساعدة الأفراد فى المجتمع على اكتساب المهارات المطلوبة للنمو الأخضر فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ودراسة (خنافر، بن زاوى،٢٠١٦) التى توصلت إلى أن الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي للجزائر فى ظل انخفاض أسعار البترول من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة (شنيخر؛ شبيرة، ٢٠١٦) التى أبرزت دور الاقتصاد الأخضر فى تحسين فعالية استخدام الموارد الطبيعية وتقليص المخاطر البيئية، ودراسة (عبد الحكم؛ مندور،٢٠١٦) التى أبرزت الاقتصاد الأخضر من حيث مفهومه وقطاعاته المختلفة، وتوصلت إلى أن الاقتصاد الأخضر يمكن تطبيقه على معظم القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم العمل على تخضير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية، ودراسة (أبو السعد وآخرون،٢٠١٧) التى أبرزت إيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر فى جمهورية مصر العربية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة، ودراسة (أبو النصر٢٠١٧) التى أبرزت متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر فى الدول العربية، ودراسة (تومي؛ مسيعد،٢٠١٧) التى أبرزت الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتنويع فى الاقتصاد الجزائري، وأكدت ضرورة تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على منتج البترول لا يمكن للدولة التحكم فى سعره، ودراسة (جمال الدين،٢٠١٧) التى أوضحت أن يتحول النموذج الحالي لتطور الحضارة الإنسانية من نموذج يرتكز على البشر إلى فلسفة الارتكاز على البيولوجيا ، وحيث يجب أن تحل محل الحضارة فلسفة النزعة الإحيائية التى تتماشى تماما مع مفهوم الاقتصاد الأخضر، ودراسة (زعزوع،٢٠١٧) التى هدفت إلى توضيح مفهوم الوظائف الخضراء والتحديات

الإنمائيـة والعراقيـل التـى تواجـه تطبيـق مفهـوم الاقتصـاد الأخضـر وتفعيـل الوظـائف الخضـراء فـى المنطقـة العربيـة، ونشـر ثقافـة مفهـوم الاقتصـاد الأخضـر فـى المجتمعـات العربيـة والعمـل علـى تفعيلهـا ؛ لمـا لـذلك مـن قـدرة علـى خلـق بيئـة خضـراء للحاضـر والمستقبل والارتقاء بمجتمعاتنا العربية لتصل إلى مصاف دول العالم الأول، ودراسة (المـالكى،٢٠١٧) التـى استعرضـت التجـارب الدوليـة للاقتصـاد الأخضـر فـى كـل مـن الدنمارك وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والبرازيل وسنغافورة والمكسيك والصين وكوستاريكا والإكوادور وأوغندا وبنجلادش وتونس والمغرب والإمارات وكيفية الإفادة من هذه التجارب فى الاقتصاد السعودي للتحول إلى اقتصاد أخضر داعم للتنمية المستدامة، وتوصلت دراسة (تقرارات؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧) إلى أن الاقتصاد الأخضر يساهم فى الحد من المخاطر البيئية ومكافحة التلوث عن طريق الحد من الآثار العكسية للتغير المناخي والاحتباس الحرارى، ودراسة (شاكرى،٢٠١٧) التى هدفت إلى التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر ، ومعرفة أهم أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت إلى الاستثمار فى إنشاء مراكز وهيئات وطنية فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر، و دراسة (ليليا؛ ليليا، ٢٠١٨) التى توصلت إلى أن الابتكار البيئي يساعد فى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فهو يعتبر كآلية للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وهولندا بفضل اعتمادها على هذه الابتكارات استطاعت أن تتوجه نحو اقتصاد أخضر، ودراسة (محمود،٢٠١٨) التى أكدت على دور التعليم الجامعى فى تحقيق الاقتصاد الأخضر فى ضوء التنمية المستدامة والتوجه نحو الاستثمارات الخضراء، وتبنى الأساليب والإستراتيجيات لتطوير التعليم وتعزيز كفاءاته لتوفير خريج على قدر عالي من الكفاءة والتمايز يتمكن من المنافسة محليا وإقليميا وعالميا فى مجالات الاقتصاد الأخضر المتنوعة، ودراسة (المطيرى،٢٠١٩) التى أثبتت قصور فى محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، كما توصلت إلى أقل

الأبعاد تضمينا لمفاهيم الاقتصاد الأخضر البعد الاجتماعى يليه البعد البيئي فى حين أن البعد الاقتصادى أعلى نسبة تضمين، ودراسة(ربيع، مصباح،٢٠١٩) التى بينت خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية ، وأوصت بضرورة تهيئة الحكومات العربية المناخ الاستثماري لجلب المشاريع والتكنولوجيات، وإنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الاقتصاد الأخضر، و دراسة (خديجة؛ جهيدة؛ سهام،٢٠١٩)التى وضحت تصور للاستراتيجية المتكاملة بمدينة دبى لتبنى استخدامات الطاقة الخضراء المستدامة في تحقيق اقتصاد أخضر، و دراسة (العربي؛ سفيان؛ فطيمه؛ ٢٠١٩) التى عرضت التجربة الماليزية وتحولها نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيزها الوعى البيئي والتزامها بتنمية اقتصاد نظيف، وتشجيعها للشركات والمنتجات الخضراء، وخلقها للوظائف التى تحافظ على البيئة، إلى جانب تحليل نقاط القوة والضعف فى بنيتها، ودراسة (لفتة،٢٠١٩) التى تناولت تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر بالعراق وذلك من خلال طرح ومناقشة المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الأخضر ودوره فى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة واقتراح السياسات والأسس المناسبة للتخطيط لتنمية اقتصادية معتمدة على مبادئ الاقتصاد الأخضر أو ما يسمى بعملية تخضير الاقتصاد العراقي.

أبعاد الاقتصاد الاخضر:

أشار كل من (البرغوثي؛ برهم،٢٠١٣، ١٤، ١٥)، (نجاتي وآخرون،٢٠١٤، ٧٨، ٧٩) (داود،عباس،٢٠١٥، ٧٥: ٧٧)،(عبد الحافظ، ٢٠١٥، ٧٠) ،(تقرارات؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧، ٥٧٠، ٥٧١) ،(زعزوع،٢٠١٧، ٢٣٩)،(المطيري، ٢٠١٩، ٥١٩)، (حسام؛ مصطفى؛عدة،٢٠١٩، ١٥٨: ١٦٣) إلى أبعاد الاقتصاد الأخضر وهى:

البعد الاقتصادى: يستهدف تحسين جودة النمو الاقتصادى مع توزان هذا النمو بما لا يؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت وتحقيق الاستدامة بترشيد استهلاك

الموارد، والبعد عن السياسات قصيرة النظر التى تسبب الإفقار، وأن تحافظ المجتمعات على رأسمالها الطبيعي والبشرى.

البعد الاجتماعى: يستهدف الارتقاء بالمجتمعات المحلية والمشاركة الفعالة للمرأة وإشباع الحاجات الأساسية لكل الأفراد وتمكينهم من تحقيق آمالهم في الحياة، وتحسين التعليم و عدالة في توزيع الموارد وإعادة توزيع الدخل وتقليل نزوح السكان من مناطق إلى أخرى ويرقى بذوق الأفراد وينمى ممارسات سلوك المواطنة الإيجابية، وجعل القطاع الزارعى محل جذب الشباب.

البعد البيئي: يستهدف منع التدهور البيئي والحفاظ على التوزان الأحيائي، وحسن إدارة موارد البيئة وتقليل استخدام الطاقة ذات الأثر السلبى على البيئة والمناخ والحفاظ على الموارد و تقليل المخاطر الناتجة عن التلوث والانبعاث الحرارى واستخدام أدوات ووسائل نظيفة صديقة للبيئة مع التركيز على الإعلام البيئي بكل أنواعه وذلك لرفع مستوى الوعى البيئي لأفراد المجتمع.

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر فى الوطن العربي:

يتطلب الاقتصاد الأخضر ما يلي: (الإسكوا، ٢٠١١، ٢٠)،(خنفر،٢٠١٤، ٥٦)،(نجاتي وآخرون،٢٠١٤، ٣٣، ٣٤)، (داود، عباس،٢٠١٥، ٨٣) ، (أبو السعد وآخرون،٢٠١٧، ٢)،(زعزوع،٢٠١٧، ٢٤٦، ٢٤٧) ،(الناصر،٢٠١٨، ١٢١٧، ١٢١٨) ،)،(ربيع، مصباح،٢٠١٩، ٣٣٢: ٣٣٤) ، (العمايرة؛ مهدى،٢٠١٩، ١٥، ١٦)، (المطيري، ٢٠١٩، ٥٢١،٥٢٠) ، (هارون ،٢٠١٩، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٥٨)

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات فى أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الإهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر فى الريف مع زيادة الموارد، حيث لا يزال الفقر منتشر فى المنطقة العربية، وارتفاع تكلفة التدهور البيئي فى المنطقة العربية.

- إحداث تغييرات في ممارسات الأعمال بمشاركة القطاع الخاص على أن تستفيد البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة عن طريق إرساء قواعد جديدة كالحد من التلوث والانبعاثات والمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات بيئية.
- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، وإشراك جميع عناصر المجتمع المدني.
- الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير، من خلال تنسيق العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص.
- تشجيع التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني.
- تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها والحصول عليها، وتعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء، وينبغي أن يكون هناك تعاون ملموس بين الحكومة والمراكز الأكاديمية ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص.

والعدالة من الأسس القوية التى تؤدى إلى نجاح مشاريع الاقتصاد الأخضر، حيث إن مشكلة التنمية المستدامة اليوم هي الإنسان وحده، وليس الموارد الطبيعية أو الاقتصادية وهذا ما أكدته دراسة (البركى،٢٠١٢ ، ٦٦ ، ٦٨)

فالبشرية أدركت منذ فجر التاريخ أهمية العدالة عامة والعدالة الاجتماعية بوجه خاص فتحقيق هذه العدالة كان أملا يراود العلماء والفلاسفة في كل عصر، فحاول بعضهم أن يقدم تصوراته لها، فجاءت تصوراتهم وليدة معتقداتهم وزمانهم ومكانهم، ودرجة رقيهم المادي والروحي. الذين لا يريدون أن يظهروا للإسلام أثرا في الحضارة الانسانية على خلاف الحقيقة التي شهد بها بعضهم.

لذا فالعدالة الاجتماعية ليست وليدة هذه الأيام بل هي قيمة إنسانية جوهرية تعود أصولها إلى الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية – المسيحية – الإسلام)، التي أكدت جميعها على ضرورة تحقيقها، ثم جاءت الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة لتقدم تفسيرات لها أن السلام الشامل لا يتحقق سوى بتحقيق العدالة الاجتماعية.(عامر١،٢٠٠٩)

فالعدالة الاجتماعية نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة، بين طبقات المجتمع، وتفهم بأنها توفر معادلة عادلة وحصة تشاركية من خيرات المجتمع، بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط. وتعني العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفيرا متساويا للاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص، أي كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي (التوم، ٢٠١٦، ٣١)

ولا شك في أن من أسوأ مظاهر تخلف الوطن العربي اليوم هو غياب العدالة الاجتماعية، وما تمليه من توزيع عادل للثروات في كل دولة، وبين الدول، وتوفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة التي تحفظ كرامة الإنسان وتجعل منه فردا منتجا.(اليوسف ٢٠١٢، ٤٣٥)

وتعاني المجتمعات العربية من الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية بسبب انخراط العديد من الدول في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، إذ لا يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش، وأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات يرتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبحت شرعية أي نظم حكم ترتكز على أساس قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها.(بن نجيب،١،١،٢٠١٥)

فتصدر مطلب العدالة الاجتماعية قائمة مطالب وشعارات الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، التي خرجت في مجموعة من الأقطار العربية (تونس، ليبيا، اليمن، سورية، المغرب) وهو الأمر الذي جعل العدالة الاجتماعية كمطلب ومفهوم بهذه الدول – بعد سنة ٢٠١١ خاصة، حيث إن العلاقة بين ربيع الثورات العربية وعملية التكامل العربي والاقتصاد الأخضر علاقة متبادلة، فثورات الربيع العربي يمكن أن تسهم في اقامة ديمقراطية حقيقية في العديد من الدول العربية، وهذا بدوره يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وإنهاء الصراعات المذهبية والطائفية التي تشهدها العديد من الدول العربية، وبالتالي تركيز الجهود صوب تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي الذي بدوره يسهم في تقدم الدول العربية اقتصاديا، ومن ثم دفع عجلة التعاون الاقتصادي، إضافة إلى أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يمثل تغييرا كبيرا في بنية صنع القرار في العالم العربي، بحيث يكون اتخاذ القرارات أكثر ديمقراطية ومعبرة عن كل فئات وطوائف المجتمع وأكثر رسوخا واستمرارية على عكس ما كان يحدث في السابق، حيث كانت غالبية قرارات التكامل الاقتصادي العربي تتم على المستوى الفوق خاصة الرؤساء والوزراء ولم يكن لمؤسسات المجتمع الأخرى دور فيها. ثم إن تحقيق الديمقراطية الحقيقية بعد ثورات الربيع العربي من شأنه أن يضع حدا لتغول السياسة على الاقتصاد بحيث لا تتأثر مسيرة التكامل بالاقتصاد العربي بالخلافات السياسية بين الانظمة الحاكمة، على غرار ما يحدث في أوربا ، فالخلافات السياسية بين أي دولتين أوربيتين لا تنعكس على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بينهما، ومن ثم من الضرورة ترسيخ دولة المؤسسات في العالم العربي، بحيث يقل تأثير ونفوذ الرؤساء على قرارات التكامل الاقتصادي وخضوعها لأوهامهم وتوجهاتهم. (العمراوي،١،٢٠١٥)

وبالتالي فإن هناك علاقة وطيدة بين تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كافة المجتمعات، حيث إن تحقيق العدالة

الاجتماعية يقضي على الظلم والفقر والأمية والمرض، ويحفز الناس على العمل والانتاج والتعاون، فيتحقق التشغيل الكامل وينمو الانتاج فتقل المشاحنات والجرائم، ويزداد ترابط الجماعة وانسجامها وتعاونها على الخير، وبالتالي يتم القضاء على المشكلات الاقتصادية وغيرها التي تعوق تقدمها، فتنمو ثروتها وقوتها، وينتهي التهرب الضريبي وتزداد إيراداتها العامة؛ وبالتالي تتحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكل هذا لا تكلفه سوى الشريعة الاسلامية، وهى قيمة اجتماعية واقتصادية عظيمة لكل المجتمعات البشرية، وتتمثل في النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع، ولن تحدث العدالة الاجتماعية وفق توافق القوى السياسية، لكنها ستحدث بثورة اجتماعية حقيقية، تؤدي للملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج بشكل ديمقراطي تحققه مجالس عمالية منتخبة، قادرة على تحويل كل النظريات إلى واقع ملموس، وما تتضمنه العدالة الاجتماعية من مساواة بين جميع أفراد المجتمع، ربما تحتويه من تكافل اجتماعي تعد من أهم القيم التي قام عليها الإسلام، وقد مارسها الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة بدقة لبناء مجتمع قوي ومتماسك، من أهم سماته الإخاء والمحبة والترابط.(التوم، ٢٠١٦، ٥٢)

فتحقيق العدالة الاجتماعية ليس في سن القوانين والتشريعات وتعدد التشكيلات والهيئات القانونية والتنفيذية الرسمية وغير الرسمية والحقوقية الإنسانية فحسب، إنما يتطلب الوعى والإدراك الكامل بالمعاني والقيم والأسس للعدالة الاجتماعية عامة من قبل كافة أفراد المجتمع ؛ حتى يتفهموا جيدا أنها الطريق الصحيح.(شعبان،٢٠١٨، ٤١)

فالحاجات الأساسية يتم إشباعها انطلاقًا من بعدين أساسين حيث يتمثل البعد الأول في أن المواطنة حيث تفرض على الإنسان بعض الواجبات وترتب لحاملها حقوق موازية وأبرزها الحق في إشباع الحاجات الأساسية ولو في حدودها الدنيا ويتحقق إشباع الحاجات الأساسية بمستوي ملائم للغالبية في البعد الثاني وهو مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية في توزيع فرص الحياة من خلال توفير الخدمات الأساسية كالمسكن والدخل

الملائم، وذلك باعتبار أن عدم إشباع الاحتياجات الأساسية من شأنه أن يدفع أفراد المجتمع إلى سلوكيات منحرفة لتحقيق هذا الإشباع، أو قد يؤثر ذلك على ارتباط الفرد بمجتمعه أو انتمائه له(إبراهيم ،٢٠١٥، ٤٤٣)

ومن أهم المبادئ التي أرساها الاسلام والتي يقوم عليه المجتمع الإسلامي، والأسس التي تؤسس عليها العلاقات بين أفراد المجتمع المسلم العدالة؛ فهي المعيار الذي يدرك من خلاله مدى ثبات المجتمع واستقراره، فالمجتمع الذي يتفشى فيه الظلم وتضيع فيه الحقوق وتغيب بين أفراده الواجبات، فهو مجتمع جاهلي فوضوي، حيث يتسم أفراده بهيجان النفس واضطراب القلب وشرود الفكر وذهاب العقل من جراء الخوف والظلم وعدم الشعور بالاستقرار والأمن، فيسود النزاع والشقاق وتتفشى الجريمة ، وكل ذلك من إمارات خراب المجتمعات وذهابها، فما قامت الصراعات والثورات وتغيرت الحكومات والأنظمة السياسية والاجتماعية إلا نفورا من الظلم وبحثا عن العدل.

أما المجتمع الذي يسود فيه العدل وتعرف فيه الحقوق وتؤدى فيه الواجبات، فهو مجتمع يتسم بالثبات والاستقرار، حيث تسكن فيه النفوس، وتطمئن فيه القلوب فتهدأ فيه الضمائر وتهتدي فيه العقول، لشعورهم بالأمان والاستقرار، مما يؤدي إلى رخاء وازدهار ذلك المجتمع، لأنه لا ثبات ولا تقدم إلا بالأمن والاستقرار، ولا أمن ولا استقرار إلا بالعدل وكما قيل: "إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل، ويهلك الدولة المسلمة مع الظلم".(الحلو،٢٠١٥، ٣٧٣)

كما أكدت الدراسة التي قام بها (عليان ،٢٠١٢) على أن التوزيع العادل للدخل يؤدي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي من أهم أركان السلم الأهلي الاجتماعي. فاستفحال عدم العدالة الاجتماعية والظلم الاجتماعي الناتج عن سوء التوزيع بازدياد ثروات من يملكون على مستوى الأفراد و على مستوى المجتمعات وازدياد الفقراء فقرًا يؤدي إلي اختلال السلم الأهلي وعدم الشعور بالأمن الإنساني.

ودارسة (الحديدى،٢٠١٤) التى أبرزت وجود علاقة وثيقة بين تحقق العدالة الاجتماعية وزيادة الشعور بالأمن الإنساني لدي عينة من المصريين (ذكور وإناث) قوامها ١٧٨ مفردة، من سكان مدينة القاهرة الكبرى وتم اختيار العينة بطريقة عمدية مقصودة ، كما أشارت الدراسة أن أهم مصدر لتحقيق العدالة الاجتماعية هو تحقيق المساواة. وحول كيفية تحقيق الأمن، أشارت الدراسة إلي ضرورة تحسين الخدمات الأمنية في المقام الأول، يليه نشر الوعي الأخلاقي ثم القضاء على الفساد.

كما أكدت دراسة (شعبان ،٢٠١٨) على فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي التاريخ قائم على مهارات التحول الديمقراطي وأثره على تنمية الوعى بمفاهيم العدالة الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

فالعدالة الاجتماعية أو العدالة المدنية هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي ، يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع. وتتمثل في النفعية الاقتصادية والعمل على إعادة توزيع (الدخل القومي، وتكافؤ الفرص)، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني. (الخلايقة، ٢٠١٤، ١)

حيث اكتسب مفهوم العدالة الاجتماعية أهمية كبرى في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية التى تشهدها الدول مؤخرا، الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات حول الظروف غير العدالة التى تشهدها المجتمعات سواء النامية أو المتقدمة، كما ظهرت أهمية العدالة في رموز آلهة المصرين القدماء ، فعلى سبيل المثال الإله "ماعت" إله الحق والعدالة، والذى يأتى بيوم (معت) حيث ترجح فيه كفة ميزان العدل والحق.(داود، ٢٠١٧ ، ١٩، ٢٥)

وفى ظل غياب العدالة الاجتماعية تتفاقم معدلات الفقر، وتنتشر الأحياء العشوائية والمناطق غير المخططة جغرافيا، ويتمركز المهمشون والمحرومون فى هذه

العشوائيات، وتكثر أعداد التلاميذ الفقراء المقيدين فى المدارس منخفضة الجودة، ويواجه المعلمون مشكلات صعبة فى تلبية احتياجات هؤلاء التلاميذ.(حسب النبى،٢٠١٧، ٦٥)

وبالتالي فإن العدالة الاجتماعية عدم ايقاع الضرر بالغير، وإعطاء كل ما له، والتوازن بين المصالح المتعارضة، بهدف كفالة النظام اللازم للسلام في المجتمع الانساني، وتقدمه.

فالعدالة الاجتماعية هي توزيع خيرات المجتمع على أفراده على أساس مقدر العمل، أو أهميته وتقليل التفاوت في الدخول لأنها ترتكز على الحرية والديمقراطية والتنمية والتوازن.(حماد، ٢٠١٤، ٧٠) ومن أهم المبادئ التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية

(جاه، ٢٠٠٧، ١٠٨)، (شحاته، ٢٠١١، ٨٨: ٩٠)، (إبراهيم،٢٠١٥، ٤٤٢ : ٤٤٦)،(جوهر؛ الباسل،٢٠١٥، ٢١)، (الفلاح، ٢٠١٦، ١٢٢ : ١٢٦)، (داود، ٢٠١٧، ٣٩)هي:

زيادة الدعم العام المقدم للفقراء، والتوزيع العادل للثروات، وتربية الضمير الإنساني، وضمان الحاجات الأساسية للإنسان، والمساواة في الأجور بين العاملين في الدولة، والمساواة في تقديم الخدمات للمواطنين، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتكافؤ الفرص التعليمية، واحترام حقوق الإنسان، ووجود نظام قانونى عادل، وتوفير الحماية الأمنية، وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعى.

مما سبق يمكن اعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية مسئولية فردية وجماعية، يجب أن تتضافر لتحقيقها جهود الدولة والافراد معا، وضرورة النظر إليها باعتبارها ضرورة ماسة لجميع الأفراد أغنياء وفقراء، والعمل بكل جد على تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنها السبيل الوحيد لحل كافة مشكلات البلاد العربية الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات ، كما أن تحقيق الكرامة والسعادة للإنسانية أمر موقوف على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجالات المالية ماديا وروحيا ذلك، إن تأمين

الكفاية والحرية للناس كفيل بعدم استسلامهم للظلم، والاستغلال، والتفرقة، والتمييز في المعاملة، وضرورة قيام الدول العربية بالتخطيط والتنمية الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وللوفاء بحاجات المجتمع الاساسية أمام زيادة السكان، وزيادة الحاجات العامة والخاصة وتنوعها، وتغيرها، وأمام عجز الأفراد أو عزوفهم عن القيام بكثير من المرافق، وتفعيل الحماية الأمنية لتحقيق الأمن الكامل.

فإن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يدفع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق قمة العدالة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بحيث تتوزع مخرجات عملية التنمية على كل فئات المجتمع، وليس على طبقة بعينها تستأثر بعوائد التنمية، بينما تعاني الغالبية العظمى من الشعوب العربية من الفقر والتهميش والتخلف، وهذا التقدم في مستوى معيشة المواطن العربي من شأنه أن يدفع للتحمس لقضية التكامل الاقتصادي العربي، لأنه بدوره سيسهم في رفع معدلات التنمية والفوائد الاقتصادية لكل شعوب الدول العربية، وأصبح التكامل الاقتصادي العربي مطلبا أساسيا لإخراج البلاد العربية من مأزق التحديات التي تواجهها في الألفية الثالثة التي تعج بالمستجدات الاقليمية وتفتح منعطفا جديدا في تضخيم التكتلات الاقتصادية على حساب الأسواق الصغيرة الضيقة.

فالتكامل الاقتصادي يعمل على إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث إن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر، وعدالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية. (Schiff, 2004, 330)

وقد عُرف التكامل الاقتصادي بأنه اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة

القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.(مختار،٢٠١٤، ١٠٦)

وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لانشغال الدول العربية بالحروب مع إسرائيل من جهة أخرى.(جعلاب، ٢٠١٧، ١٦٥)

حيث تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي ، ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي: (عريقات، ٢٠٠٤، ٣٢٢)، (الجوزي، ٢٠٠٦، ١٥)،(الجوزي، ٢٠٠٨، ٢٦)،(محمد، ٢٠٠٧، ٧١١، ٧١٢) ،(قاسم، ٢٠١١، ٣،٤) ،(حداد، ٢٠١٢، ٦٤٣)، (هادف، ٢٠١٣، ١٨)، (الجامي، ٢٠١٦، ١،٢)، (مرصالى،٢٠١٦، ٦٠: ٦٣)

أ- توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومزارع وثروة حيوانية، وثروة بترولية، وثروة مالية ، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل.

ب- توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد السكان في الدول العربية ٢٠٠٤ حوالي ٣٠٦,٤ مليون نسمة أي ما يعادل ٥% من عدد سكان العالم .

ج- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر من ٣٠٦,٤ مليون مستهلك.

د- موقع الدول العربية موقع استراتيجي له أهميته الاقتصادية الخاصة، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي : آسيا، أفريقيا وأوروبا ، وتطل معظم الدول العربية على محيطات وبحار العالم ؛ مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض ، وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقة كهربائية هائلة.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية تحقيق التكامل الاقتصادى العربي وإزالة العقبات في سبيل تحقيقه ، ومنها دراسة (عماد،١٩٩٩) والتى قدمت أسباب تعثر وشروط انطلاق التكامل الاقتصادى والسوق العربية المشتركة، ودراسة (الجوزى،٢٠٠٦) التى توصلت إلى السعي نحو إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تعد محاولة جرئية لإحياء جهود التكامل الاقتصادى العربي المتعثرة، ودراسة (سليمان، ٢٠٠٨،) التى أكدت على أن التكامل الاقتصادى العربي يعتبر بديلا إستراتيجيا حتما باعتباره خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة، ويتطلب تطويره تجاوز الاتفاقيات الثنائية إلى الجماعية وتفعيل التجارة العربية البينية، وتوجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي، ودراسة (الفرس،٢٠٠٩) والتى قدمت التكامل الاقتصادى العربي بين الواقع والطموح، وتوصلت دراسة (قاسم،٢٠١١) التى توصلت إلى مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادى العربي ومقترحات إحيائه، ودراسة (أحمد، ٢٠١٢) التى عرضت مستقبل التكامل الاقتصادى العربي بعد ثورات الربيع العربي، ودراسة (حداد،٢٠١٢) والتى توصلت إلى أن الإدارة السياسية يظل لها الدور الحاسم في نجاح أي تكامل اقتصادي عربي ، وبالتالي العمل على تجاوز الخلافات والنزاعات بين الدول العربية والعمل على بناء صرح اقتصادي يعمل منفردا في جو تسوده التكتلات الدولية والإقليمية، ودراسة (روابح ،٢٠١٣) توصلت إلى أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت أثارا كبيرة أدت إلى ضعف الدور الذى يؤديه التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الدولية الخليجية، وأوصت دراسة (هادف ،٢٠١٣) ببناء معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف العربية لأحداث التكامل الاقتصادى بينها من خلال التركيز على استراتيجيات تحقيق التكامل الاقتصادى العربي مستقبلا، وأوصت دراسة (مختار، ٢٠١٤) بضروة اتخاذ خطوات عملية نحو سوق عربية مشتركة، وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة، وفك الارتباط بالدولار لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية، ودراسة (جعلاب،

٢٠١٧) أكدت على دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز مسار التكامل الاقتصادى العربي.

ويقترح كل من (الامام وآخرون، ١٩٩٨، ٣٤، ٥٣) ،(قاسم، ٢٠١١، ٦،٧)، (فيروز؛ بالي؛ العلي، ٢٠١٣، ٥٩) عدة مقترحات وتوصيات لإحياء التكامل الاقتصادي العربي:

- تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
- إقامة مشروعات إنتاجية ضخمة ؛ مما يؤدي إلى رفع كفاءة إنتاجية وخفض التكاليف.
- اتساع السوق الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المشروعات والاهتمام بالبحث العلمي.
- توظيف التنمية الاقتصادية حسب خصوصية المجتمع وحاجاته ووضع ميزان تتعادل فيه مصالح العامة والاقتصادية.
- ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي الإنتاجي العربي في قطاعات اقتصادية مختلفة، وليس تحقيق الاقتصادي فقط.
- تحسين كفاءة التجارة العربية البينية وخاصة خفض تكلفة النقل وتشجيع القطاع الخاص العربي علي ضخ استثماراته في هذا القطاع الحيوي لتحسين كفاءة التجارة العربية البينية.
- الاهتمام بالتعليم باعتباره الشرط الأول لبناء اقتصاد عربي متكامل.
- الاهتمام بتفعيل التكامل الإنتاجي.
- رفع وتيرة الاهتمام بالبناء الديمقراطي والمشاركة الشعبية، ذلك أنه في التجربة الأوربية تحالفت الديمقراطية مع خطوات الاتحاد وتلازمت معها، فكان النجاح نصيب التجربة. وها هي أوربا تتقدم نحو عصر ما بعد الأمة. في حين يقدم النموذج السوفياتي مثالا للوحدة والتكامل، قام على الضم والدمج القسري،

غابت عنه الديمقراطية والتعددية والمشاركة، فكان الفشل نصيب التجربة وتحول البناء الضخم إلى أطلال.

الشعور بمشكلة البحث وتحديدها :

تعتبر مناهج الدراسات الاجتماعية من أكثر المناهج الدراسية ارتباطاً بالاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية، نظراً لطبيعة تناولها لقضايا البيئة والموارد والاقتصاد في قسميها الطبيعي والبشري. حيث أكد إعلان لوسارن حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة أن كل محاور العمل الواردة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لها بُعد جغرافي بما في ذلك البيئة والماء والتنمية الريفية والاستهلاك المستدام والسياحة المستدامة والتفاهم بين الثقافات وتنوعها والتغيرات المناخية والتقليص من الكوارث والتنوع البيولوجي واقتصاد السوق (Reinfried, Schleicher, & Rempfler, 2007).

وبالنظر إلى طبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية خاصة في المرحلة الإعدادية فمن المتطلب أن ترقى بطبيعة مفهوم الاقتصاد الاخضر، فهي تتناول تفسير الظواهر الكونية والطبيعية وتسخير إمكانيات البيئة لصالح الإنسان وأسباب الكوارث البيئية والمشكلات البشرية والعمل على حلها، وغرس هذا المفهوم وتنميته للنشء في هذه المرحلة جدا لطبيعة المرحلة وقدرات الطالب وهذا ما أكدته دراسة (المطيرى،٢٠١٩، ٥١٢)

وطبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية تهتم بالإنسان ومجتمعه وواقعه وماضيه وحاضره، كما أنها تركز على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة المحلية ، وما يترتب على تلك العلاقة، كما تسهم في بناء شخصية الطالب السوية إذ تعرفه على بيئته المحلية والعربية والعالمية ، بما فيها من ثروات طبيعية واقتصادية، ويقع علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية، ومن هنا تأتى ضرورة التربية الاقتصادية كواحدة من أهم

المقومات الأساسية للتربية الواعية ، ومن مفاهيم التربية الاقتصادية الحديثة التكامل الاقتصادى والاقتصاد الأخضر.(المطيرى،٢٠١٩، ٥١٠)

وبالنظر إلى التآكل التدريجي للمتاح من الادخار الصافي للدول العربية، في حالة التمادي في إهمال تآكل الموارد الطبيعية، ومن ضمن النتائج العديدة المترتبة على هذا التدهور في معدلات الادخار الصافية، ضعف قدرتها على تغطية قيم الاستثمارات، ومن ثم تنامي أو تعميق الحاجة لمصادر الادخار الأجنبية، سواء من خلال القروض، أو الاستثمار المباشر، أو الهبات، أو المشاركة الأجنبية في حقوق التملك، أو غيرها من أشكال التمويل الأجنبي. وكما أشارت (الكواز، ٢٠١٤، ٧) لا يزال قرابة سبعين مليون نسمة في العالم العربي يعانون من الفقر وحرمان حوالى خمسة وأربعين مليون عربي من الخدمات الصحية الأولية وإلى المياه النظيفة، وكذلك معاناتهم من الحرمان من المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار وهذا ما أكدته دراسة(زعزوع،٢٠١٧، ٢٤٦)

ويظهر هيكل الاقتصاد العربي بشكل عام اعتماده على الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة والأعلى توليد للانبعاثات، كذلك عدم مواكبة الدول العربية لتطوير مقومات التعقيد التكنولوجي بمنتجاتها التصديرية، كذلك تبعات التغيرات المناخية العالمية على المنطقة ممثلة فى ظواهر الجفاف والتصحر وارتفاع ملوحة التربة، والقصور العربي فى ربط مسار التنمية الصناعية بالاستدامة التنموية، واستمرارية الاعتماد على المورد النفطي كمصدر للطاقة.(أبو شمالة،٢٠١٦، ٦: ١٠)

حيث يعانى ربع سكان الدول العربية من الفقر ، ويعيش حوالى ٧٦% منهم فى المناطق الريفية ، وتتخلى الأسر الريفية الفقيرة عن المدخلات الإنتاجية التى تملكها فى سبيل الحصول على الغذاء ، ما يعرضها للخطر ويحد من قدرتها على تحقيق الدخل، كذلك الهدر الناتج عن سوء إدارة المياه ، ونوعيتها، فالتلوث أحد أهم الأخطار التى تهدد الموارد المائية فى البلاد العربية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية ، ويعود ذلك

إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزارعة والإنسان.(أبو النصر، ٢٠١٧، ٨٤)

فالاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يستخدم الطاقة الأفضل أو الأقل والمواد الخام غير المتجددة على المدى البعيد، والذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويساهم بشكل كبير في الحد من المخاطر البيئية. لذا يدرج الاقتصاد الأخضر البعد البيئي في أدواته وأساليبه لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازنات الثلاث للبيئة .(شاكرى،٢٠١٧، ١٤٣)

وأدى الواقع الاقتصادي الدولي، وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي، إلى حذو الدول العربية في ذلك دول العالم عموما في اتجاه التكامل الاقتصادي.(الجوزي، ٢٠٠٨، ٢٥)

ويعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على ٩٠% من حجم التجارة العالمية (بما يعني أنه ١٠% فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات) التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد. ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.(عبد العظيم، ٢٠٠٠، ٦) (هادف، ٢٠١٣، ١٤)

ومن ثم تم تحديد الشعور بمشكلة البحث وفق الإجراءات البحثية التالية:

من خلال ممارسة الباحث ومتابعته لطلاب التربية العملية وأثناء شرح درس التكامل الاقتصادى العربي بالصف الثاني الإعدادى، ومن خلال ملاحظاتهم حيث إن

هناك ضعفا في مستوى التلاميذ بسبب تداخل الكثير من الجداول والنسب والإحصاءات بين الدول العربية في الدرس والتركيز على معوقات عدم تحقيق التكامل العربي بين الدول العربية.

الدراسات التي تناولت العدالة الاجتماعية، ومنها: دراسة (Barry,2002)، (عبد الغنى، ٢٠٠٤)،(أبو بكر ،٢٠٠٧)،(حلمى،٢٠٠٨)، (إبراهيم،٢٠١١)، (عيسى،٢٠١١)،(عبد مولاه، ٢٠١٢)،(المحلاوى،٢٠١٢)، (عبد الحكم،٢٠١٣)، (الخولى، ٢٠١٤)،(على،٢٠١٤)، (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٤)، (بدوى،٢٠١٦)، (شعبان ، ٢٠١٨) والتي أكدت جميعها على ضرورة تحقيق أبعاد العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن العربي الواحد .

الدراسات التي تناولت أبعاد الاقتصاد الأخضر ، ومنها: دراسة(برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١٢)، (عبد الودود،٢٠١٢) ، (Timoothee, 2013) ،(الجيار، ٢٠١٣)،(العنايزة،٢٠١٣) ،(الكواز،٢٠١٤) ،(جمال الدين؛ أحمد؛ حسن،٢٠١٤) ، (Eugenie,2014) ، (داود ؛ عباس،٢٠١٥) ، (رحمة؛ رشيد،٢٠١٥) ، (أبو شمالة،٢٠١٦) ، (جمال الدين،٢٠١٦) ،(خنافر، بن زاوى،٢٠١٦) ، (شنيخر؛ شبيرة، ٢٠١٦) ،(عبد الحكم؛ مندور،٢٠١٦) ، (أبو النصر٢٠١٧) ،(تومي؛ مسيعد،٢٠١٧) ،(جمال الدين،٢٠١٧) ،(زعزوع،٢٠١٧) ،(المالكى،٢٠١٧) ، (تقرارات؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧) ، (ليليا؛ ليليا، ٢٠١٨) ، (محمود،٢٠١٨)، وتوصيات (مؤتمر أستانا الوزاري ،٢٠١٦) بتخضير الاقتصاد وتعميم البيئة في التنمية الاقتصادية، والتي أكدت جميعها على أهمية تحقيق أبعاد الاقتصاد الأخضر وأهدافها في البلدان العربية.

من خلال الاطلاع على الأدبيات والبحوث التى تناولت التكامل الاقتصادى وأهمية تحقيقه وأبعاده ومنها دراسة : (مؤتمر القمة العربية ،٢٠٠٤)،(التقرير الاقتصادى العربي الموحد،٢٠٠٥)،(تيشورى،٢٠٠٥)،(حجازى،٢٠٠٥)، (الجوزى،٢٠٠٦)،(الجزار،٢٠٠٦)،(مبروك،٢٠٠٧)، (الطيب،٢٠٠٨)،

(الفـــــــــــرس،٢٠٠٩)، (ميلـــــــــــــود،٢٠٠٩)،(قابـــــــــــــل،٢٠١٠) ،(قاســـــم،٢٠١١)،(حـــــداد،٢٠١٢)،(روابـــــح ،٢٠١٣) ،(فيـــــروز؛ بـــــالى، العلـــــــى،٢٠١٣)،(ســـــــليمان؛ ،٢٠٠٨) ،(أحمـــــــد، ٢٠١٢) ،(هـــــــادف ،٢٠١٣)،(مختـار،٢٠١٤)،(بـن عـوف؛ نـور الـدايم،٢٠١٥)،(جعـلاب،٢٠١٧) والتـي أكدت جميعها على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى العربي بين الدول العربية وإزالة العقبات في سبيل تحقيقه.

من خلال تطبيق اختبار مواقف أبعاد العدالة الاجتماعية على مجموعة من تلاميذ مدرسة الزهور الإعدادية المشتركة بإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد بالعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨م، تبين أن هناك ضرورة لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى بعد تدنى مستواهم خلال الاختبار.

من خلال تطبيق اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر على مجموعة من تلاميذ مدرسة الزهور الإعدادية المشتركة بإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد بالعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨م ، تبين أن هناك ضرورة لتنمية أبعاد الاقتصادالأخضر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى بعد تدنى مستواهم خلال الاختبار.

مما سبق اتضح أن مشكلة البحث تمثلت في:

حاجة المجتمع العربي إلى تحقيق أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر من خلال تحقيق أبعاد التكامل الاقتصادى بين بلدانه وذلك من خلال دمج تلك الأبعاد بمفاهيمها بين ثنايا محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية المقرر علي تلاميذ الصف الثاني الإعدادي ، ويمكن بلورة هذه المشكلة من خلال السؤال التالي ::

ما أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

أسئلة البحث

١. ما أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى؟

٢. ما أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى؟

٣. ما أبعاد التكامل الاقتصادى العربي المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى؟

٤. ما صورة برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية و الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

٥. ما أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

٦. ما أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

٧. هل توجد علاقة ارتباطية بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- التعرف على أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.
- التعرف على أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

- التعرف على أبعاد التكامل الاقتصادى العربي التى يمكن تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.
- بناء برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية و الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.
- تنمية أبعاد العدالة الاجتماعية من خلال برنامج مقترح في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.
- تنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر من خلال برنامج مقترح في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.
- معرفة وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

مصطلحات البحث:

العدالة الاجتماعية :

يعرفها هذا البحث بأنها: قدرة مؤسسات الدول العربية على توزيع الموارد بشكل عادل على شعوبها، بشكل يضمن التنمية الشاملة فى جميع القطاعات المختلفة ، وتقاس أبعاد العدالة من خلال اختبار مواقف يتناسب مع تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

الاقتصاد الأخضر:

هو علاقة ترابطية تكاملية بين البعد الاجتماعى والاقتصادي والبيئي يعتمد على استخدام الطاقة النظيفة لتقليل التلوث، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية والحد من

الفقر، لتحقيق الرفاهية لأى فرد في الوطن العربي من خلال اختبار مع تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

التكامل الاقتصادى:

يعرفه هذا البحث بأنه:وضع مجموعة من الأسس والمبادئ التى يقوم عليها تطوير العلاقات بين الدول العربية، وذلك لتنمية المؤسسات الاقتصادية بالدول، وإفادة كل دولة من موارد الأخرى ، ومن ثم وضع مجموعة من الأبعاد لتنمية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من:

أ- الأهمية النظرية: يقدم البحث الحالي دراسة نظرية عن العدالة الاجتماعية الاقتصاد الأخضر وطرق تنميتها عبر موضوعات الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم المختلفة والتكامل الاقتصادى وأسسه وأبعاده ومقوماته.

ب- الأهمية التطبيقية: قد يفيد البحث الحالي من الناحية التطبيقية كل من:

- الطلاب: يفيد الطلاب بالصفوف التعليمية المختلفة ، سواء بالمرحلة الجامعية أم بمرحلة التعليم الأساسي من خلال تعرف الطلاب على مفهوم العدالة الاجتماعية وأهميتها وأبعادها ومفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته وأبعاده وكذلك مفهوم التكامل الاقتصادى العربي وأبعاده وكيفيه تحقيقه.
- المعلمين: زيادة وعى معلمي الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم المختلفة ، سواء أكان في أثناء الخدمة أم في مرحلة إعداد المعلم بالمؤسسات المختلفة بأبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والتكامل الاقتصادى .
- الموجهين: التعرف على أبعاد التكامل الاقتصادى ودورها في تنمية العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر.

- الباحثين: تقديم مجموعة المواد والأدوات البحثية الخاصة باختبارات العدالة الاجتماعية و الاقتصاد الأخضر، والتي يمكن أن تفيدهم في هذا المجال.

محددات البحث:

يقتصر البحث الحالي على المحددات التالية:

- مجموعة من تلاميذ الصف الثاني الإعدادى عددهم (٣٨) تلميذاً بمدرسة الشهداء الإعدادية التابعة لإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد.
- بعض أبعاد العدالة الاجتماعية (الاجتماعى - الاقتصادى - البشرى - القيمي والأخلاقي) والتي ترتبط بموضوعات الدراسات الاجتماعية المقررة على مجموعة البحث.
- بعض أبعاد الاقتصاد الأخضر(الاجتماعى – الاقتصادى- البيئي) والتي ترتبط بموضوعات الدراسات الاجتماعية المقررة على مجموعة البحث.
- التطبيق فى الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م.

مواد وأدوات البحث:

مواد جمع المعلومات:

- قائمة أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.
- قائمة أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.
- قائمة بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

أدوات تدريسية :

- برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.

- أوراق عمل التلاميذ لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.

أدوات تقييمية :

- اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.
- اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

منهجا البحث:

استخدم البحث الحالي المنهجين الوصفي والتجريبي، وقد استخدم المنهج الوصفي؛ لتحديد أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر وأبعاد التكامل الاقتصادى العربي عند إعداد البرنامج وإعداد أدوات البحث ، أما المنهج التجريبي فقد اسْتُخِدم للوقوف على تأثير البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.

إعداد مواد وأدوات البحث:

أولا: إعداد قائمة بأبعاد العدالة الاجتماعية المستند إليها البرنامج لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

من خلال الرجوع إلى البحوث والدراسات السابقة مثل دراسة (عبد الحكم،٢٠١٣)،(الخولى، ٢٠١٤)،(على،٢٠١٤)، (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٤)، (شعبان ، ٢٠١٨)، وكذلك آراء خبراء المناهج وطرق التدريس، وبعض أساتذة كلية التجارة والحقوق بجامعة أسيوط تم إعداد قائمة بأبعاد العدالة الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى، وقد تضمنت القائمة مجموعة من الأبعاد وصلت أربعة أبعاد للعدالة الاجتماعية (الاجتماعى - الاقتصادى – البشرى - القيمي والأخلاقي) ، وتم عرض القائمة على مجموعة من المحكمين(ملحق ١) ، وتم

الاتفاق عليها وتم توزيعها على موضوعات البرنامج المقترح ، وبذلك أصبحت القائمة في صورتها النهائية(ملحق ٢).

ثانيا: قائمة بأبعاد الاقتصاد الأخضر المستند إليها البرنامج لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

من خلال الرجوع إلى البحوث والدراسات السابقة مثل دراسة(البرغوثي؛ برهم،٢٠١٣)، (داود،عباس،٢٠١٥) ،(عبد الحافظ، ٢٠١٥) ،(تقريرات ؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧) ،(زعزوع،٢٠١٧) وكذلك آراء خبراء المناهج وطرق التدريس، وبعض أساتذة كلية التجارة والآداب بجامعة أسيوط، تم إعداد قائمة بأبعاد الاقتصاد الأخضر اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى، وقد تضمنت القائمة مجموعة من الأبعاد وصلت ثلاثة أبعاد للاقتصاد الأخضر(الاجتماعى - الاقتصادى - البيئي)، وتم عرض القائمة على مجموعة من المحكمين وتم الاتفاق عليها وتم توزيعها على موضوعات البرنامج المقترح وبذلك أصبحت القائمة في صورتها النهائية(ملحق ٣).

ثالثا :إعداد قائمة بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي المستند إليها البرنامج لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

من خلال الرجوع إلى البحوث والدراسات السابقة مثل دراسة (مبروك،٢٠٠٧)، (الطيب،٢٠٠٨)، (الفرس،٢٠٠٩)، (ميلود،٢٠٠٩)،(قابل،٢٠١٠) ،(قاسم،٢٠١١)،(حداد،٢٠١٢)،(أحمد، ٢٠١٢) ،(هادف ،٢٠١٣)،(مختار،٢٠١٤)،(بن عوف؛ نور الدايم،٢٠١٥)،(جعلاب،٢٠١٧) والتي أكدت جميعها على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى العربي بين الدول العربية وإزالة العقبات في سبيل تحقيقه. وكذلك آراء خبراء المناهج وطرق التدريس، وبعض أساتذة كلية التجارة والآداب بجامعة أسيوط تم إعداد قائمة بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى، وقد تضمنت القائمة مجموعة من الأبعاد وصلت خمسة أبعاد للتكامل الاقتصادى (السياسي والعسكري- الطبيعي (الاستراتيجي)- البشري- الاقتصادي -

الاجتماعي)، وتم عرض القائمة على مجموعة من المحكمين وتم الاتفاق عليها وتم توزيعها على موضوعات البرنامج المقترح وبذلك أصبحت القائمة في صورتها النهائية(ملحق ٤).

رابعا: بناء البرنامج المقترح القائم على التكامل الاقتصادى العربي وأبعاده فى تدريس الدراسات الاجتماعية لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى:

وقد تم إعداد البرنامج المقترح القائم على التكامل الاقتصادى العربي في ضوء:

- ما تم التوصل إليه في قوائم أبعاد (العدالة الاجتماعية – الاقتصاد الأخضر- التكامل الاقتصادى العربي) التي بنى البرنامج في ضوئها.
- ما تم الرجوع إليه من أدبيات التربية التي تناولت إعداد البرامج الدراسية وتصميمها.

بناء على ما سبق فإن خطوات بناء البرنامج تمثلت في تحديد الأدبيات والمواد التعليمية التعلمية الموجودة، وتحديد الأهداف العامة للبرنامج، دليل المعلم لتدريس محتوى البرنامج(ملحق٦)، وأوراق عمل التلميذ وأنشطته (ملحق٧)، والخبرات التعليمية، وطرائق التدريس المناسبة، وتحديد الوسائل التعليمية، والأنشطة والتدريبات المناسبة لتدريس البرنامج، وأساليب التقويم، ثم إجراء الضبط العلمي للبرنامج المقترح من خلال عرضه على مجموعة من محكمي البحث للاسترشاد بآرائهم وفي ضوء آراء السادة المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة وأصبح البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي في صورته النهائية (ملحق٥)

- تحديد موضوعات البرنامج المقترح من خلال مجموعة من الفترات وفق موضوعات الدراسات الاجتماعية وطبيعة المرحلة العمرية للتلاميذ، من خلال

صياغة الموضوعات بالبرنامج المقترح ، وقد اشتملت على (١١) فترة وزعت على النحو التالي:

جدول (١)

وحدات وموضوعات البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي وعدد الفترات المرتبطة بها(الفترة تساوى ٩٠ دقيقة)

وحدات وموضوعات البرنامج المقترح	عدد الفترات
تطبيق اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية واختبار الاقتصاد الأخضر القبليين	فترة
الوحدة الأولى : الاقتصاد الأخضر. الدرس الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته بالنسبة للدول العربية وأبعاده. الدرس الثاني : التحديات التى تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول العربية وكيفية حلها. الدرس الثالث : تجارب واقعية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول العربية.	٣ فترات
الوحدة الثانية: العدالة الاجتماعية فى الدول العربية. الدرس الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية وأهميتها ومبادئها فى الدول العربية. الدرس الثاني: تجارب العدالة الاجتماعية فى الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي. الدرس الثالث: نماذج لشخصيات عربية طبقت العدالة الاجتماعية في مجتمعها (الشيخ زايد – رحمه الله)	٣ فترات
الوحدة الثالثة : التكامل الاقتصادى بين الدول العربية. الدرس الأول: مفهوم التكامل الاقتصادى وأهدافه وأهميته بالنسبة للدول العربية. الدرس الثاني : معوقات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية وكيفية حلها. الدرس الثالث : تجارب لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.	٣ فترات
تطبيق اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية واختبار الاقتصاد الأخضر البعدين	فترة
المجموع	إحدى عشرة فترة

سادسا: بناء اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

مرت عملية الإعداد من خلال:

أ- استقراء بعض الأدبيات السابقة التي اهتمت بإعداد الاختبارات لمعرفة تصميم الاختبار، وتم تحديد هدف الاختبار لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية في تدريس الدراسات الاجتماعية لمجموعة البحث من خلال برنامج مقترح فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.

ب- تحديد أبعاد العدالة الاجتماعية من خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة، ومنها: دراسة (حلمى،٢٠٠٨)، (إبراهيم،٢٠١١) ،(على،٢٠١٤)، ، (بدوى،٢٠١٦)، (شعبان ، ٢٠١٨) حيث شملت أبعاد الاختبار أربعة أبعاد، وكل بعد أربعة أسئلة.

جـ- إعداد وصياغة اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية وتقدير درجته، حيث صمم الاختبار فى صورة مجموعة من المواقف الحياتية التي يمكن أن يتعرض لها التلميذ في الواقع الحياتي الخاصة بأبعاد العدالة الاجتماعية، بحيث يقوم التلميذ بالإجابة عن الأسئلة التي وضعت على المواقف بلغت ١٦ سؤالا لكل بعد أربعة مواقف وكل سؤال خصص له درجة واحدة؛ ولذا بلغ مجمل عبارات أبعاد الاختبار (١٦) سؤالا.

د- تم ضبط الاختبار وحساب ثباته وصدقه على النحو التالي:

١. صدق المحكمين : عرض الاختبار في صورته المبدئية على المحكمين :

بعد صياغة أسئلة الاختبار وتعليماته في صورته المبدئية، تم عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين في مجال المناهج وطرق التدريس وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية وبعض معلمي وموجهي الدراسات الاجتماعية من المحكمين، لإبداء آرائهم ووجهة نظرهم وبناء على ذلك تمت إعادة صياغة بعض الأسئلة التي اقترحوا تعديلها، وجاءت نسبة الاتفاق علي الأسئلة الأخرى من ٨٥% إلي ١٠٠%؛ وبالتالي أصبح عدد أسئلة الاختبار (١٦) سؤالا ،وبذلك يكون الاختبار قابلا للتطبيق في صورته النهائية ملحق (٨).

٢. الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين كل سؤال من أسئلة الاختبار والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاختبار ، وذلك لمعرفة مدى ارتباط واتساق مفردات الاختبار بالدرجة الكلية للاختبار وأبعاد الاختبار، والجدولان رقم (٢، ٣) التاليان يوضحان هذه النتائج التالية:

جدول(٢) معاملات الارتباط بين المفردات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه (ن=٣٣)

البعد الاجتماعى	معامل الارتباط	البعد الاقتصادى	معامل الارتباط	البعد البشري	معامل الارتباط	البعد القيمي والأخلاقي	معامل الارتباط
١	.783**	١	.708**	١	.670**	١	.748**
٢	.794**	٢	.795**	٢	.788**	٢	.790**
٣	.790**	٣	.734**	٣	.750**	٣	.781**
٤	.778**	٤	.745**	٤	.746**	٤	.716**

*دال عند(٠,٠٥) ، ** دال عند (٠,٠١)

جدول(٣) معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للاختبار (ن=٣٣)

البعد	الاجتماعى	الاقتصادى	البشرى	القيمي والأخلاقي
معامل الارتباط	.871**	.749**	.787**	.706**

*دال عند(٠,٠٥) ، ** دال عند (٠,٠١)

يتضح من الجدولين السابقين بأن أسئلة الاختبار تتمتع بمعاملات ارتباط قويه ودالة إحصائيا مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ، وهذا يدل على أن الاختبار بمفرداته يتمتع باتساق داخلي عال.

الثبات بطريقه التجزئة النصفية :

تم حساب معاملات الثبات باستخدام طريقه التجزئة النصفية ، حيث تم تقسيم بنود الاختبار إلى نصفين، ومن ثم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للاختبار، حيث بلغ معامل جيتمان لدرجات الاختبار بهذه الطريقة (0.844) وبعد تطبيق معادلة سبيرمان براون أصبح معامل الثبات (0.851) ويعد هذا دليل كافيا على أن الاختبار يتمتع بدرجه ثبات عالية.

هـ- تم تطبيق الاختبار على عينة من تلاميذ الصف الثاني الإعدادى بلغت (٣٣) تلميذاً ، وذلك لتعرف مدى مناسبة مفردات الاختبار لمستوى الطلاب ولحساب الزمن المناسب لتطبيق الاختبار وذلك من خلال حساب متوسط الزمن الذي أخذه كل طالب على حدة في الاختبار ومن خلال حساب الزمن تبين أن الزمن المستغرق للاختبار (٣٥) دقيقة بالإضافة إلى عشرة دقائق لتعليمات الاختبار.

سابعا: إعداد اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى:

مرت عملية الإعداد من خلال:

أ- استقراء بعض الأدبيات السابقة التي اهتمت بإعداد الاختبارات لمعرفة تصميم الاختبار، وتم تحديد هدف الاختبار لتنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لمجموعة البحث من خلال برنامج مقترح فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي.

ب- تحديد أبعاد الاقتصاد الأخضر من خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة مثل دراسة (البرغوثي؛ برهم،٢٠١٣)،(داود،عباس،٢٠١٥)،(عبد الحافظ، ٢٠١٥) (تقرارات؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧)،(زعزوع،٢٠١٧)،(المطيري، ٢٠١٩)، (حسام؛ مصطفى؛ عدة،٢٠١٩) والكتابات ذات الصلة بالاختبار، حيث شملت أبعاد الاختبار ثلاثة أبعاد، وكل بعد ثماني أسئلة.

جـ- إعداد وصياغة اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر وتقدير درجته، حيث صمم الاختبار فى صورة أسئلة اختيار من متعدد بلغت ٢٤ سؤالا وكل سؤال خصص له درجة واحدة؛ ولذا بلغ مجمل عبارات أبعاد الاختبار (٢٤) سؤالا.

د- تم ضبط الاختبار وحساب ثباته وصدقه على النحو التالي:

الخصائص السيكومترية للاختبار:

- صدق المحكمين:

بعد صياغة أسئلة الاختبار وتعليماته في صورته المبدئية، تم عرض هذه الصورة على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في تدريس مجال تدريس الدراسات الاجتماعية (ملحق١)، لإبداء آرائهم ووجهة نظرهم، وبناء على ذلك تمت إعادة صياغة بعض الأسئلة التي اقترحوا تعديلها، وجاءت نسبة الاتفاق علي الأسئلة الأخرى من ٨٠% إلي ١٠٠%؛ وبالتالي أصبح عدد أسئلة الاختبار (٢٤) سؤالا، وبذلك أصبح الاختبار قابلا للتطبيق في صورته النهائية. ملحق (٩)

- صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين كل عبارة من عبارات الاختبار والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاختبار، وذلك لمعرفة مدى ارتباط واتساق مفردات الاختبار بالدرجة الكلية للاختبار وأبعاد الاختبار، والجدولان رقم (٤، ٥) التاليان يوضحان هذه النتائج التالية:

جدول(٤) معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه (ن=٣٣)

البعد الاجتماعى	معامل الارتباط	البعد الاقتصادى	معامل الارتباط	البعد البيئي	معامل الارتباط
١	.٨٤٦**	١	.٧٧١**	١	.٧٧٤**
٢	.٧٠٩**	٢	.٧٤٦**	٢	.٧٤٦**

البعد الاجتماعى	معامل الارتباط	البعد الاقتصادى	معامل الارتباط	البعد البيئي	معامل الارتباط
٣	.6٧٨**	٣	.7٤٨**	٣	.72٥**
٤	.73٧**	٤	.81٤**	٤	.82١**
٥	.7٢١**	٥	.76١**	٥	.68٣**
٦	.7٧٩**	٦	.7٣٨**	٦	.67٦**
٧	.72٢**	٧	.69٩**	٧	.67٥**
٨	.69٥**	٨	.68٩**	٨	.80٢**

*دال عند(٠,٠٥) ، ** دال عند (٠,٠١)

جدول(٥) معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للاختبار (ن=٣٣)

البعد	الاجتماعى	الاقتصادى	البيئي
معامل الارتباط	.79١**	.75٦**	.78٤**

*دال عند(٠,٠٥) ، ** دال عند (٠,٠١)

يتضح من الجدولين السابقين بان عبارات اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (**756. - **791.) وهذا يدل على أن الاختبار بمفرداته يتمتع باتساق داخلي عال.

الثبات بطريقه التجزئة النصفية

تم حساب معاملات الثبات باستخدام طريقه التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم بنود المقياس إلى نصفين، ومن ثم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للمقياس ، حيث بلغ معامل جيتمان لدرجات المقياس بهذه الطريقة (0.891) وبعد تطبيق معادلة سبيرمان براون أصبح معامل الثبات (0.835) ويعد هذا دليلا كافيا على أن الاختبار يتمتع بدرجه ثبات عالية.

هـ - تم تطبيق الاختبار على عينة من تلاميذ الصف الثاني الإعدادى بلغت (٣٣) تلميذاً وذلك لتعرف مدى مناسبة مفردات الاختبار لمستوى التلاميذ ولحساب الزمن المناسب لتطبيق الاختبار، وذلك من خلال حساب متوسط الزمن الذي أخذه كل تلميذ على حدة في الاختبار، ومن خلال حساب الزمن تبين أن الزمن المستغرق للاختبار (٣٨) دقيقة بالإضافة إلى سبع دقائق لتعليمات الاختبار.

تجربة البحث ونتائجها:

اختيار مجموعة البحث:

تم اختيار مجموعة من تلاميذ الصف الثاني الإعدادى بمدرسة الشهداء الإعدادية بإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد، وقد بلغ عددهم (٣٨) تلميذًا، في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ م وذلك فى الفترة من ٢٠١٩/٢/١١ إلى ٢٠١٩/٤/٢٢ م .

سابعاً : التطبيق القبلي لأدوات البحث :

تم تطبيق اختبار مواقف العدالة الاجتماعية واختبار الاقتصاد الأخضر على التلاميذ مجموعة البحث قبل إجراء التجربة، بهدف الوقوف على المستوى المبدئي للتلاميذ مجموعة البحث.

ثامناً : تدريس البرنامج المقترح:

تم اختيار أحد معلمي مادة الدراسات الاجتماعية بمدرسة الشهداء الإعدادية بإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد، وسلم للمعلم البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر، وأُسند إليه تدريسه، وذلك بعد أن ُوضح له موضوعاته ونواتج تعلمه، وتدريبه على كيفية استخدامه، أيضا تم توزيع أوراق عمل التلاميذ على مجموعة البحث ، بعدها تم تدريس البرنامج ، واستغرق تنفيذ تجربة البحث (٩) تسعة فترات دراسية بالإضافة إلى فترتين للتطبيق القبلي والبعدي لأدوات البحث.

تاسعا: التطبيق البعدي لأداتي البحث التقويمية :

بعد الانتهاء من تدريس البرنامج لتلاميذ مجموعة البحث، تم تطبيق اختبار مواقف العدالة الاجتماعية واختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر، وتم رصد نتائج التطبيق القبلي والبعدي لطلاب مجموعة البحث.

نتائج البحث :

للإجابة عن السؤال الخامس للبحث والذى نصه " ما أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

اتبع البحث ما يلي:

- رصد نتائج التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية الرئيسة والفرعية.
- إجراء المعالجة الإحصائية لاختبار أبعاد العدالة الاجتماعية الرئيسة والفرعية، وباستخدام التحليل الإحصائي (برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي مجموعتين مترابطتين (عبدالحفيظ ؛ باهي، ٢٠٠٢، ٣٤٣)، (فان دالين،٢٠٠٣، ٤٣٧)، وقياس حجم الأثر للمجموعات المستقلة بحساب مربع إيتا Eta squared (η^2)(أبو حطب؛ صادق،١٩٩٦، ٤٤٣)، (عصر،٢٠٠٣، ٦٧٢) وجاءت نتائجه كما يوضحه جدول رقم (٦) التالي

جدول (٦)

اختبار "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين التطبيقين البعدي والقبلي لمجموعة البحث في اختبار أبعاد العدالة الاجتماعية الرئيسة والفرعية وكذلك حجم التأثير (قيمة مربع (η^2) وقوة التأثير(d) (ن = ٣٨)

(البعد)	التطبيق	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوي الدلالة	ايتا²	قوة التأثير (d)
البعد الاجتماعى	القبلي	٠,٩٣	٠,٧١١	١٨,٨٣١	دال عند من ٠,٠١	٠,٩١	٦,٨٣
	البعدي	٣,٧١	٠,٤٤٩				مرتفع
البعد الاقتصادى	القبلي	١,٢٠	٠,٧٨٨	١٣,٢٦٠	دال عند من ٠,٠١	٠,٧٥	٣,٧٨
	البعدي	٢,٩٧	٠,٦١٧				مرتفع
البعد البشري	القبلي	١,١٠	٠,٧٢٦	١٠,١١١	دال عند من ٠,٠١	٠,٧١	٣,٤٦
	البعدي	٢,٨٨	٠,٨٤١				مرتفع
البعد القيمي الأخلاقي	القبلي	١,٠١	٠,٧٢٩	١٤,٣٠٨	دال عند من ٠,٠١	٠,٨٤	٤,١١
	البعدي	٣,٠٢	٠,٧٤٤				مرتفع
الاختبار ككل	القبلي	٤,٢٤	٢,٩٥٤	٢٥,٩٤٣	دال عند من ٠,٠١	٠,٩٤	٨,٢٣
	البعدي	١٢,٥٨	٢,٦٥١				مرتفع

يتضح من الجدول (٦) ما يلي :

أن هناك تفاوتا في تنمية أبعاد العدالة الاجتماعية الرئيسة والفرعية، حيث جاء البعد الاجتماعى في المرتبة الأولى ثم يليه البعد القيمي والأخلاقي ثم البعد الاقتصادى وأخيرا البعد البشرى

وعند حساب قيمة (ت) المحسوبة لاختبار أبعاد العدالة الاجتماعية ككل يتضح أنها تساوي (١٢,٥٨) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي (٢,٧) لدرجة حرية ٣٧ عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على وجود فرق دال إحصائيا بين متوسطي درجات التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار أبعاد العدالة الاجتماعية ككل لصالح التطبيق البعدي وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)، وهذا يعني أن تدريس البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي، قد أظهر فرقا دالا إحصائيا في اختبار أبعاد العدالة

الاجتماعية ككل لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى، وبحساب حجم الأثر ونوعه يتضح أن حجم الأثر بلغ (٠,٩٤) وأظهر قوة تأثير مرتفعة بلغت (٨,٢٣)، وهذا يعد مؤشرا لارتفاع حجم الأثر لاستخدام البرنامج المقترح في تنمية أبعاد العدالة الاجتماعية ككل لدى تلاميذ مجموعة البحث.

-وتتفق نتيجة هذا البحث مع دراسة كل من : دراسة (Barry,2002)، (عبد الغنى، ٢٠٠٤)،(أبو بكر ،٢٠٠٧)،(عبد مولاه، ٢٠١٢)،(الخولى، ٢٠١٤)،(على،٢٠١٤)، (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٤)، (شعبان ، ٢٠١٨) .

- للإجابة عن السؤال السادس للبحث " ما أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي ؟

اتبع البحث ما يلي:

- رصد نتائج التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر الرئيسة والفرعية.
- إجراء المعالجة الإحصائية لاختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر الرئيسة والفرعية، وباستخدام التحليل الإحصائي (برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية،(SPSS) واستخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي مجموعتين مترابطتين (عبدالحفيظ ؛ باهي، ٢٠٠٢، ٣٤٣)، (فان دالين،٢٠٠٣، ٤٣٧)، وقياس حجم الأثر للمجموعات المستقلة بحساب مربع إيتا Eta squared (η^2)(أبو حطب؛ صادق،١٩٩٦، ٤٤٣)، (عصر،٢٠٠٣، ٦٧٢) وجاءت نتائجه كما يوضحه جدول رقم (٧) التالي

جدول (٧)

اختبار "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين التطبيقين البعدي والقبلي لمجموعة البحث في اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر الرئيسة والفرعية وكذلك حجم التأثير (قيمة مربع (η^2) وقوة التأثير(d) (ن = ٣٨)

البعد	التطبيق	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوي الدلالة	ايتا^2 η^2	قوة التأثير (d)
الاجتماعى	القبلي	٩,٥٨	١,٥٠٢	٣١,٣٧٦	دال عند من ٠,٠١	٠,٩٦	١٠,٠١
	البعدي	١٩,٦١	٢,٦٤٤				مرتفع
الاقتصادى	القبلي	١٠,٤٥	١,٥٠١	٢٠,٥٥٦	دال عند من ٠,٠١	٠,٩١	٦,٨٢
	البعدي	١٨,٠١	١,٦٦٨				مرتفع
البيئي	القبلي	١٠,٤٤	١,٩٧٧	١٧,٣٤٩	دال عند من ٠,٠١	٠,٨٨	٥,٢١
	البعدي	١٩,٥٦	١,٨٩١				مرتفع
الاختبار ككل	القبلي	٣٠,٤٧	٤,٩٦٩	٣٣,١٠٢	دال عند من ٠,٠١	٠,٩٧	١٢,٦٣
	البعدي	٥٧,١٨	٦,٢٠٣				مرتفع

يتضح من الجدول (٧) ما يلي :

أن هناك تفاوتا في تنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر الرئيسة والفرعية، حيث جاء البعد الاجتماعى في المرتبة الأولى ثم يليه البعد الاقتصادى، وأخيرا البعد البيئي .

- وعند حساب قيمة (ت) المحسوبة لاختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل يتضح أنها تساوي (٥٧,١٨) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي (٢,٧) لدرجة حرية ٣٧ عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على وجود فرق دال إحصائيا بين متوسطي درجات التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل لصالح التطبيق البعدي وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)، وهذا يعني أن تدريس البرنامج المقترح لتنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي قد أظهر فرقا دالا إحصائيا في اختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى ، وبحساب حجم الأثر ونوعه يتضح أن حجم الأثر بلغ

(٠,٩٧) وأظهر قوة تأثير مرتفعة بلغت (١٢,٦٣)، وهذا يعد مؤشرا لارتفاع حجم الأثر لاستخدام البرنامج المقترح في تنمية أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل لدى تلاميذ مجموعة البحث.

وتتفق نتيجة هذا البحث مع دراســـــة كل من : دراسة(عبد الودود،٢٠١٢) ، (Timoothee, 2013) ،(الجيار، ٢٠١٣) ،(الكواز،٢٠١٤) ،(جمال الدين؛ أحمد؛ حسن،٢٠١٤) ، (Eugenie,2014) ، (داود ؛ عباس،٢٠١٥) ، (رحمة،رشيد،٢٠١٥) ، (أبو شمالة،٢٠١٦) ، (جمال الدين،٢٠١٦) ،(خنافر، بن زاوى،٢٠١٦) ، (شنيخر؛ شبيرة، ٢٠١٦) ،(عبد الحكم؛ مندور،٢٠١٦) ، (أبو النصر٢٠١٧) ،(تومى؛ مسيعد،٢٠١٧) ،(جمال الدين،٢٠١٧) ،(زعزوع،٢٠١٧) ،(المالكى،٢٠١٧) ، (تقرارات؛ رشاد؛ صبرينة،٢٠١٧) ، (ليليا؛ ليليا، ٢٠١٨) ، (محمود،٢٠١٨)

للإجابة عن السؤال السابع من أسئلة البحث:

والذي ينص علي "هل توجد علاقة ارتباطية بين بعض أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الاقتصاد الأخضر لدى طلاب تلاميذ الصف الثاني الإعدادى ؟ استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٨) التالي

جدول (٨) مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادى

الاقتصاد الأخضر / العدالة الاجتماعية	البعد الاجتماعى	البعد البشري	البعد البيئي	الكلي
البعد الاجتماعى	.841**	.712**	.776**	.841**
البعد الاقتصادى	.742**	.745**	.780**	.718**
البعد البشري	.782**	.791**	792**	.725**

الاقتصاد الأخضر / العدالة الاجتماعية	البعد الاجتماعى	البعد البشري	البعد البيئي	الكلي
البعد القيمي والأخلاقي	.830**	.891**	.776**	.765**
الاختبار ككل	.883**	.811**	.864**	.832**

*دال عند(٠,٠٥) ، ** دال عند (٠,٠١)

يتضح من الجدول (٨) السابق ما يلي :

توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الاقتصاد الأخضر لدى طلاب تلاميذ الصف الثاني الإعدادى.

تعقيب على النتائج:

- بعد دراسة التلاميذ للبرنامج المقترح القائم على أبعاد التكامل الاقتصادى العربي يتضح بأن تدريسه قد أفاد التلاميذ فى البحث عن المعلومات بأنفسهم ومعرفة نقاط القوة والضعف فى أساليب تعليمهم خلال مرحلة الدراسة ؛ لكى يتمكنوا من اتخاذ القرارات العلمية السليمة، وحل المشكلات التي تواجههم.
- أن البرنامج قد تم تنظيمه وفقا لاهتمامات التلاميذ، ويعالج قضايا مهمة فى مجتمعهم مرتبطة بأبعاد الاجتماعية والوعى بأبعاد الاقتصاد الأخضر وضرورة المحافظة على البيئة لديهم وذات صلة بحياتهم، مما جعل لديهم الدافعية لدراسته والإلمام بما فيه، وهذا ما تحققه وظيفة المعرفة، وذلك يربط موضوعات البرنامج بالقضايا المهمة المحلية أو العربية التى يعايشها الطلاب، مما يجعل لتلك المعرفة أثرها فى تنمية وعيهم تجاه تلك القضايا التى يدرسونها .
- بعد دراسة التلاميذ للبرنامج المقترح قد حدث نمو في أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر، وظهر ذلك من خلال الأنشطة وأوراق

العمل التى قام التلاميذ بتنفيذها، مع الاستعانة بالكثير من الوسائل التوضيحية فى تدريس البرنامج ترك أثرا فعالا فى تدريس موضوعات هذا البرنامج.

- تنويع طرق إستراتيجيات التدريس والأنشطة التي تتصل بموضوعات البرنامج مثل : تكليف الطلاب بكتابة الأبحاث ، وعمل مجلات الحائط ، والمشاركة فى الإذاعة المدرسية ببعض الكلمات التى تخدم هذه الموضوعات.
- توصيات البحث :

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج يوصي بما يلي :

- توصل البحث إلى قائمة بأبعاد العدالة الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى عند دراستهم لمادة الدراسات الاجتماعية، لذا يوصي البحث بعمل قوائم بأبعاد العدالة الاجتماعية المناسبة للصفوف الدراسية الأخرى.
- توصل البحث إلى قائمة بأبعاد الاقتصاد الأخضر اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى عند دراستهم لمادة الدراسات الاجتماعية ، لذا يوصي البحث بعمل قوائم بأبعاد الاقتصاد الأخضر المناسبة للصفوف الدراسية الأخرى.
- توصل البحث إلى قائمة بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى عند دراستهم لمادة الدراسات الاجتماعية، لذا يوصي البحث بعمل قوائم بأبعاد التكامل الاقتصادى العربي المناسبة للصفوف الدراسية الأخرى.
- أثبت البحث فاعلية البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي، لذا يوصي البحث باستخدام هذا البرنامج في تدريب المعلمين على التدريس وفقا لذلك .

- أعد البحث اختبارا بأبعاد العدالة الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى، لذا يوصي البحث بأن يتم استخدام هذا الاختبار في إعداد اختبارات أخري لتقويم التلاميذ فى مراحل تعليمية أخرى.
- أعد البحث اختبارا بأبعاد الاقتصاد الأخضر اللازمة لتلاميذ الصف الثاني الإعدادى، لذا يوصي البحث بأن يتم استخدام هذا الاختبار في إعداد اختبارات أخري لتقويم التلاميذ فى مراحل تعليمية أخرى.

بحوث مستقبلية مقترحة :

من خلال البحث الحالي وفي ضوء ما أشارت إليه النتائج يقترح البحث الموضوعات التالية :

- برنامج مقترح قائم على أبعاد التكامل الاقتصادى العربي في تنمية مهارات التفكير الإستراتيجي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية.
- تصور مقترح لأبعاد العدالة الاجتماعية فى مناهج الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية لتنمية الوعى بحقوق الإنسان.
- تصور مقترح لأبعاد الاقتصاد الأخضر فى مناهج الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعى البيئي والمائي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية.
- إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي فى تنمية مهارات الاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية.
- تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادى العربي فى المعايير القومية الدولية.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

-أحمد، أحمد سيد. (٢٠١٢ ، ٢٣ أبريل).مستقبل التكامل الاقتصادي العربي بعد ثورات الربيع، جريدة الأهرام. السنة (١٣٦)، العدد (٤٥٧٩٤) أخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٢ متاح على موقع http://www.ahram.org.eg/journalist-teporters/news .

-أبو بكر، خميس محمد هارون. (٢٠٠٧).العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الاسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الاشارة إلى مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة اسيوط

-أبو السعد، ساندي صبري وآخرون.(٢٠١٥، يونيو). الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة فى ضوء تجارب بعض الدول. دارسة حالة مصر . القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.

-أبو حطب، فؤاد & آمال صادق. (١٩٩٦). مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

-أبو النصر، مدحت؛ مدحت، ياسمين.(٢٠١٧).التنمية المستدامة- مفهومها- أبعادها- مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

-أبو النصر، بهجت محمد.(٢٠١٧، يونيه). متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر فى الدول العربية. مجلة الأمن والحياة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلد(٣٦). العدد (٤٢٢)، ص ص ٨٠: ٨٥.

-إبراهيم، محمد عبد الفتاح عبد الفتاح. (٢٠١٥، يونيو).أسس العدالة الاجتماعية ونظرياتها. مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، العدد (٥٣). ص ص ٤٣٣: ٤٥٤.

-إبراهيم، مصطفى خليفة. (٢٠١١). العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة على الليبيين "دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في طريقة توزيع الثروة والحد من الفقراء والمحتاجين في المجتمع"، المؤتمر العلمي للخدمة الاجتماعية الرابع والعشرون، الجزء الخامس.

-ابن عوف، عبد المطلب علي ؛ نور الدايم، سهى سيف الدين (٢٠١٥، ديسمبر). تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي. مجلة دراسات المستقبل- مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، السودان، العدد (٧)، المجلد (١)، ص ص ١: ٢٨.

-أبو شمالة، نواف محمود محمد.(٢٠١٦، فبراير). الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل فى الدول العربية. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. المجلد(١٤)،العدد(١٢٨). ص ص ٢ :١٨ .

-الامام، محمد محمود وآخرون. (١٩٩٨، سبتمبر). التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، مجلة شئون عربية لمصر، العدد (٩٩)، ص ص ١٩٣- ١٩٩.

-الإسكوا ، منظمة الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ (٢٠١١، أكتوبر): الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية- استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، نيويورك، ص ص ٧٣- ٨٠.

-بدوي، أحمد موسى (٢٠١٦، يناير). العدالة الاجتماعية بين الدستور والبرلمان الجديد، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات مصر، العدد (٢٥) ص ص ٤١: ٤٤.

-البركي، عبد الرحيم محمد علي. (٢٠١٢، ديسمبر). التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتجارة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- سوق الاكد، جامعة الزيتونة- ليبيا، العدد (٢)، ص ص ٦١: ٧٧.

-برنامج الأمم المتحدة للبيئة.(٢٠١٢). الاقتصاد الأخضر: القياسات والمؤشرات. منشورات الأمم المتحدة، نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية.

-البرغوثي، منال عبد الرحمن محمد؛ برهم، نسيم فارس.(٢٠١٣). الاقتصاد الأخضر كحل ذكى لمعضلة الدوافع الاقتصادية والمحافظة على البيئة فى الأردن. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية.

-بن نجيب، عبداللطيف.(٢٠١٥، ٢٤ سبتمبر). المقياس الحقيقي لمفهوم العدالة الاجتماعية. جريدة الايام، العدد ٩٦٦٤ ، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ ، متاح على موقع https://www.alayam.com/alayam/multaqa/530889/News.html

-تيشوري، عبد الرحمن. (٢٠٠٥). التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد(١٣٦٨)، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ أخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ ، متاح على موقع http://dohainstitut.org/release.

-تقرارات، يزيد؛ رشاد، مرداسى أحمد؛ صبرينة، بوطبة.(٢٠١٧، ديسمبر).الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العدد(٨)، ص ص ٥٦٣: ٥٨٥.

-التوم، عفاف أحمد محمد. (٢٠١٦، فبراير). العدالة الاجتماعية: التطور مقارن- جملة التنوير- مركز التنوير العرفي- السودان، العدد (١٦) ص ص ٢٩: ٥٢.

-تومى، عبد الرحمان؛ مسعيد، مريم.(٢٠١٧، سبتمبر). الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتنويع فى الاقتصاد الجزائري. مجلة دراسات اقتصادية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد (٢٨)، ص ص ١٤٧ : ١٥٨.

-جاه، شريف عبد الرحمن.(٢٠٠٧، يناير). المسئولية السياسية والعدالة الاجتماعية: ركنان أساسيان من أجل تحقيق التحالف بين الشعوب، الندوة الدولية التي عقدتها الابيسكو- الحضارات والثقافات الانسانية من الحوار إلى التحالف- ، ص ص ١٠٤: ١٠٨.

-الجزار، جابر محمد عبد الجواد. (٢٠٠٦، أبريل). التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة: دراسة خاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "حلفتا"- المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرون للاقتصادية العربية(قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) ، مصر، ص ص ١: ٢٨.

-الجزار، هالة حسن بن سعد على.(٢٠٢٠). التعليم العالى وسوق العمل فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة " الإشكاليات والتحديات". وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، نحو تعليم دائم للتنمية المستدامة، القاهرة.

-جريجز، ديفيد، وأخرون. (٢٠١٣ ، مايو). أهداف التنمية المستدامة للبشر وكوكب الأرض. الطبعة العربية.

-جعلاب، عبد الله. (٢٠١٧). دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد (١٠)، ص ص ١٦٣: ١٧٩.

-جمال الدين، محمود محمد كامل. (٢٠٠٢، يناير). نحو تكامل واندماج اقتصادي عربي. مجلة كلية الآداب- جامعة أسيوط، العدد (٩)، ص ص ٣٤٦: ٣٩٦.

-جمال الدين، نجوى يوسف؛ أحمد؛ سمير أكرم؛ حسن، محمد حنفي .(٢٠١٤، يوليو).الاقتصاد الأخضر. المفهوم والمتطلبات فى التعليم. مجلة العلوم التربوية. معهد الدراسات التربوية – جامعة القاهرة . العدد الثالث . الجزء الأول. ص ص ٤٢٨: ٤٥٣.

-جمال الدين، نجوى يوسف.(٢٠١٦، أبريل). الاقتصاد الأخضر وتعلم الكبار وتعليمهم. المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة. جامعة عين شمس. مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والهيئة العامة لتعليم الكبار، ص ص ٢٣٥: ٢٣٨.

-جمال الدين، نجوى يوسف.(٢٠١٧، أكتوبر). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية فى الاقتصاد والتعليم. مجلة العلوم التربوية . كلية الدراسات العليا للتربية . جامعة القاهرة، المجلد (٢٥)، العدد(٤).ص ص ٢: ٤٤.

-الجوزي، فتحية .(٢٠٠٦). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير نقود مالية، جامعة الجزائر.

-الجوزي، جميلة (٢٠٠٨يناير). التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا بالجزائر، العدد (٥)، ص ص ٢٥: ٤٤.

-الجيار، عطية .(٢٠١٣، ٢٠، ٢١ مايو). إستثمار أموال الزكاة فى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) فى تحقيق التنمية المستدامة. مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية. جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر، ص ص ١: ١٩.

-حجازي، المرسى سيد. (٢٠٠٥، صيف). تقويم السوق العربية المشتركة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٣٤)، السنة الثانية عشر، ص ٩.

-الجامى ، ألفة.(٢٠١٦، ٢٥ يوليو). أهم مقومات التكامل الاقتصادي العربي. دبي- الإمارات العربية المتحدة. أخبار عربية ،أخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٢ ، http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/7

-جوهر، على صالح؛ الباسل، ميادة محمد فوزى.(٢٠١٥، ٢٥-٢٦ أبريل).متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين. ورقة بحثية مقدمة إلى : المؤتمر العلمى التاسع " التعليم والعدالة الاجتماعية "- كلية التربية – جامعة سوهاج.

-حداد، حامد عبيد.(٢٠١٢).التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد ، العدد ٩٩،المجلد (٢)، ص ص ٦٤٠، ٦٦٠.

-حسب النبي، أحمد محمد نبوي .(٢٠١٧، أكتوبر).أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر. مجلة دراسات في التعليم الجامعى. كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد(٣٧)، ص ص ٦٣: ٣٢٧.

- حسام، عدنان؛ مصطفى، بلقربوز؛ عدة، ملاح.(٢٠١٩، يوليو). الاستثمار الأجنبي المباشر فى مجال الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، المجلد(٩)، الجزء(١)،ص ص ١٥٤: ١٧٦.

-الحديدي، منى (٢٠١٤، يوليو). العدالة الاجتماعية والأمن الانساني، دراسة لتصورات عينة من المصريين بمدينة القاهرة الكبرى، المجلة العربية لعام الاجتماع. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب -جامعة القاهرة- مصر، العدد (١٤)، ص ص ٢٥: ٨١.

-الحضرمي، نوف خلف محمد؛ سليمان، هالة عبد المنعم أحمد.(٢٠٢٠، أبريل).دور القيادات الجامعية فى تحقيق الاقتصاد الأخضر فى ضوء رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠. دراسات عربية فى التربية وعلم النفس ، رابطة التربويين العرب. العدد (١٢٠)، ص ص ٢٤٧: ٢٧٦

-حلمي، ليلى.(٢٠٠٨، يوليو). رؤية شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الاقتصاد والمحاسبة بمصر، العدد (٦٢٥). ص ص ٢٠: ٢١.

-الحلو، ماجد راغب.(٢٠١٥). العدالة الاجتماعية بين القرآن والدستور ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية لمصر، جامعة الاسكندرية، العدد (١) ص ص ٣٧١: ٣٨٧.

-الحوال ، سعاد فهد (٢٠١٤،أكتوبر). دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر(دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الكويت). مجلة فكر وإبداع. رابطة الأدب الحديث، الجزء (٨٨).ص ص ٤٣٩: ٤٧٣.

-حماد، طارق عبد العال.(٢٠١٤، يونيو). اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية مجلة البحوث المالية الضريبية- الجمعية المصرية للمالية والضرائب المصرية، العدد (٩٢)، ص ص ٦٥: ٩٤.

-خديجة، نسيلى؛ جهيدة، نسيلى؛ سهام، بجاوية،٢٠١٩، يوليو). الاستراتيجية المتكاملة لتبنى استخدامات الطاقة الخضراء المستدامة في تحقيق اقتصاد أخضر: حالة دبى. مجلة الاستراتيجية والتنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، المجلد(٩)، الجزء الأول، ص ص ٣٤: ٥٥.

-خلف، أسماء عبدالرؤوف، علي، الفاطمة فتح الله سلامة.(٢٠١٨، سبتمبر). الاقتصاد الأخضر بين الواقع والمأمول بالتطبيق على الاستثمار السياحي والفندقي بمنطقة حلايب وشلاتين. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة. مج١٢، ع٢. ص ص ١٥٤ – ١٧٤.

-الخولي، خالد .(٢٠١٤، ٢٧ فبراير). تطور المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية ثوار يناير للحرية والمقاومة.https://ar آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٢ متاح على موقع ar.facebook.com/notes/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-

-خنافر، على؛ بن زاوى، عبد الرازق.(٢٠١٦).الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي للجزائر فى ظل انخفاض أسعار البترول. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد(٩)، العدد(٣)،ص ص ٨٨: ١٠١.

-خنفر عايد راضي.(٢٠١٤، يناير).الاقتصاد البيئي – الاقتصاد الأخضر. مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات البيئية – جامعة أسيوط. العدد(٣٩)، ص ص ٥٣: ٦٣.

-الخلايقة، غادة.(٢٠١٤، ٢٨ سبتمبر).ما هي العدالة الاجتماعية، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٥ متاح على موقع http.//mawdoo3.com

-خير الدين، جمعة؛ دريدى، أحلام.(٢٠١٨، أكتوبر). المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر فى الجزائر: مصنع الكنز الأسود – مابلاك نموذجا. مجلة الاقتصاد والبيئة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، المجلد(١)، العدد(١)،ص ص ١٠١: ١١٧.

-داود، وفاء علي (٢٠١٧، أكتوبر). العدالة الاجتماعية- تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن جملة الاستقلال- مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات بمصر، العدد (٩)، ص ص ١٩: ٤٢.

-داود، ياسر إبراهيم محمد؛ عباس، جهاد أحمد نور الدين.(٢٠١٥، يوليو وأكتوبر).دور الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠١١). المجلة العلمية للبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة المنوفية ، العدد(٣، ٤)، ص ص ٦٥: ١٠٧.

-ربيع، قرين؛ مصباح، حراق.(٢٠١٩، يونيو). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة منتورى قسطنطية، العدد(٥١)، ص ص ٣٢٧: ٣٤٩.

-رحمة، بلهادف ؛ رشيد، يوسفي.(٢٠١٥، يوليو). الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي. مجلة الاستراتيجية والتنمية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، العدد(٩)، ص ص ٢٤٤: ٢٧٨.

-روابح، عبدالرحمان.(٢٠١٣). حركة التجارة الدولية فى إطار التكامل الاقتصادى فى ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(٢٠٠٠-٢٠١٠) . رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر بسكرة.

-زعزوع، زينب عباس(٢٠١٧، أكتوبر). دور الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، المجلد(١٨)، العدد(٤)، ص ص ٢٣٧: ٢٥٨.

-زياني ، أبو القاسم ؛ شكراني، الحسين (٢٠١٦، سبتمبر). الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسيا من العالمية إلى الوطنية. مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلد(٣٩)، العدد(٤٥١)، ص ص ٩٠: ١٠٢.

-سليمان، بلعور.(٢٠٠٨).التكامل الاقتصادى العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث. العدد(٦). كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة ،ص ص ٥٥: ٦٧.

-شاكري، سمية .(٢٠١٧، يناير).الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الانسان- مركز جيل البحث العلمى، العدد(١٥)، ص ص ١٤٣ : ١٦٠

-شعبان، هند سيد محمد.(٢٠١٨).فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي التاريخ قائم على التحول الديمقراطي وأثره على تنمية الوعى بمفاهيم العدالة الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة عين شمس.

-شعبان، هند سيد محمد.(٢٠١٨).فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي التاريخ قائم على التحول الديمقراطي وأثره على تنمية الوعى بمفاهيم العدالة الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية- جامعة عين شمس، العدد (٩٩)، ص ص ٢٦٢ – ٢٧٩.

-شحاته، شحاته، ابو زيد (٢٠١١، سبتمبر). العدالة الاجتماعية – تحقيقها- آليات تفعيلها ورقة عمل. مجلة الفكر المحاسبي بمصر، المجلد (١٥)، ص ص ٦٠: ١٠٦.

-شنيخر، عبد الوهاب؛ شبيرة، بوعلام عمار.(٢٠١٦، أغسطس). الإستثمار الأخضر كآلية للتوجه نحو اقتصاد مستدام فى الجزائر. مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجى الأغواط- جامعة عمار ثليجى الأغواط. العدد(٤٥)، ص ص ١٠٢: ١١٨.

-شوقى، إسلام جمال الدين.(٢٠٢٠). ألوان الاقتصاد العشرة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

-صندوق النقد العربي.(٢٠٠٥). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

-طويجينى، زين العابدين؛ بوفالطة، محمد سيف الدين. (٢٠٢٠، يناير).استدامة خيارات تنويع الموارد المائية فى الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية. مجلة الاستراتيجية

والتنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، المجلد(١)، العدد الأول، ص ص ٢٨٠: ٢٩٩.

-الطيب، أميرة فتحي.(٢٠٠٨، يوليو). التكامل الاقتصادي العربي، مجلة آفاق سياسية- مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا- السودان، المجلد (٢)، العدد (٤)، ص ص ١٤٢: ١٤٨.

-عامر، عادل.(٢٠١٩، ٣ سبتمبر). أبعاد العدالة الاجتماعية ، مجلة دنيا الوطن ، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥ ، متاح على موقع https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/09/03/501150.html

-عبد الحافظ، حسني عبد المعز عبده.(٢٠١٥، أكتوبر). الاقتصاد الأخضر: قاطرة التنمية. مجلة الأمن والحياة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مج٣٥، ع٤٠٢، ص ص٦٨ – ٧٧

-عبد الحليم ، أوصالح. (٢٠١٤، سبتمبر).الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بين جدلية تحقيق النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر- دراسة حالة الجزائر. مجلة ملفات الأبحاث فى الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول . كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية . العدد (٣) ، ص ص ٦١: ٨٩.

-عبد الحكيم، محمد محمد.(٢٠١٣، أبريل). العدالة الاجتماعية وتوابعها ، مجلة التنمية الادارية بمصر، السنة (٣٠)، العدد (٢١٣٩) ص ٩.

-عبد الحكم، عبير محمود؛ مندور، أحمد.(٢٠١٦،أبريل). الاقتصاد الأخضر : مفهومه وقطاعاته المختلفة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التربية – جامعة عين شمس ، العدد(٣)، ص ص ٣٥٣: ٣٨١.

-عبد العظيم، حمدي.(٢٠٠٠، أبريل). مستقبل التكامل العربي، مجلة البحوث الادارية بمصر، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ص ص ٦: ٨.

-عبد مولاه، سيد.(٢٠١٢، فبراير). سياسات العدالة الاجتماعية، مجلة جسر التنمية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد المائة وعشرة، السنة الحادية عشر، ص ص ١: ١٣.

-عبد الحفيظ، إخلاص& باهى، مصطفى حسين. (٢٠٠٢). طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية. ط٢. القاهرة: مركز الكتاب للنشر .

-عبد الغنى، محمد أحمد.(٢٠٠٤). العدالة الاجتماعية فى الفكر الإسلامي المعاصر ،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رسالة دكتوراه ، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٤ ، متاح على موقع https://www.kantakji.com/media/5097/r330.doc

-العمراوي، محمد (٢٠١٥، ٢٨ يونيو). العدالة الاجتماعية. مقاربة المفهوم والأبعاد. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٩/٤/١١ ، متاح على موقعhttp://www.aleqt.com/2015/06/28/article_969073.html

-عبد الودود، رضا.(٢٠١٢، يناير). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تراعى الصحة والبيئة. مجلة الوعى الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. العدد (٥٥٨)، ص ص٧٨ :٨٠.

-عريقات، حربي محمد موسى.(٢٠٠٤). التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، المجلد (١)، ص ص ٣١١: ٣٣٥.

-العربي؛ العربي؛ سفيان، بوزيد؛ فطيمة، سايح. (٢٠١٩). الاقتصاد الأخضر فى ماليزيا، اختيار أم حتمية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، المجلد(٩)، الجزء الثاني، ص ص ٢٩: ٥٧.

-علي، علي عبد القادر.(٢٠١٤ ، صيف). العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للأبحاث، دراسة سياسات، العدد (٩)، المجلد (٣)، ص ص ٧: ٢٦.

-عليان، إبراهيم خليل.(٢٠١٢). السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل- جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.

-عماد، عبد الغني (١٩٩٩). التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، مجلة المستقبل العربي بلبنان، المجلد (٢٢)، العدد (٢٥٠)، ص ص ٦٣: ٨٢.

-عصر ، رضا. (٢٠٠٣، ٢١-٢٢يوليو). حجم الأثر: أساليب إحصائية لقياس الأهمية العملية لنتائج البحوث التربوية . المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق

التدريس. مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة، دار الضيافة – جامعة عين شمس، المجلد الثاني، ص ص ٦٤٥-٦٧٣.

– العمايرة، تسنيم على فلاح؛ مهدى، ابتسام حداد .(٢٠١٩). درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر فى مناهج كلية الهندسة وعلاقته بدرجة الوعى البيئي لدى طلبتها. رسالة ماجستير منشورة الكترونيا، كلية العلوم التربوية ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

–العنانزة، خالد محمد .(٢٠١٣، أغسطس).الاقتصاد الأخضر: في خدمة التنمية والبيئة. مجلة الأمن والحياة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلد(٣٣). العدد (٣٦٧)، ص ص ٦٤:٦٧.

–عيسى، حسين (٢٠١١، سبتمبر). العدالة الاجتماعية، نظرة مستقبلية- ورقة عمل. مجلة الفكر المحاسبي- مصر، العدد (١٥) ص ص ٢٠١٢: ٢٢٠.

–غلام، عادل عبد الرشيد.(٢٠١٤، سبتمبر). الاقتصاد الإسلامي الأخضر. مجلة الوعى الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. العدد (٥٩١)، ص ص ٨٠ :٨٢.

–الفرس، رياض (٢٠٠٩، ١٥ يناير).التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح. وكالة الانباء الكويتية، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٤ ، متاح على موقع https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1968354&language=ar

–فان دالين ، ديوبو. ب. (٢٠٠٣) . ت. نوفل وآخرون، محمد نبيل. مناهج البحث في التربية وعلم النفس. القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية.

–الفلاح، تمارا محمد عبد الله.(٢٠١٦، يونيو). العدالة الاجتماعية- مجلة الخدمة الاجتماعية- الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين- مصر، العدد (٥٦)، الجزء (١)، ص ص ١١٣: ١٣٧.

–فيروز، احما حمة، بالي شوقي، العلي، عمان .(٢٠١٣).التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقة، الجزائر.

-قابل، محمد صفوت.(٢٠١٠، نوفمبر). التكامل الاقتصادي العربي الطموحات والمشاكل، ملتقى التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للعالم العربي في الاسواق العربية والدولية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص ص ١: ١١.

-قاسم، احمد محمد فراج.(٢٠١١ديسمبر). مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات احيائه. كلية الاقتصاد جامعة المختار، ليبيا، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٢٨٧، ديسمبر، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/١/١٤ ، متاح على موقع http://Kenanaonline.com

-الكواز، أحمد.(٢٠١٤، مايو). الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت . المجلد(١٢)،العدد(١١٨). ص ص ٢ :١٦ .

-كافي، فريدة، هماش، لمين.(٢٠١٧، ديسمبر). الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة عرض تجارب دولية رائدة. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ع٤٤٧،٤ – ٤٦٢.

-لفتة، سعاد جابر.(٢٠١٩) . تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الأخضر. مجلة البحوث الجغرافية. كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة. ص ص ٢٢٥: ٢٤٢.

-ليليا، بوروبة؛ ليليا، بن منصور. (٢٠١٨). دور الابتكار البيئي فى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة الهولندية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة طاهري محمد بشار، المجلد (٤)، العدد (٣)، ص ص ٦٤٤: ٦٥٧.

-مبروك ، نزيه عبد المقصود (٢٠٠٧): التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، ط١، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

-المالكي، عبد الله بن محمد بن صالح.(٢٠١٧، ديسمبر).التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية . المجلة العربية للإدارة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية . المجلد (٣٧).(العدد(٤). ص ص ١٦٧: ١٩٦.

-المحلاوي، شعبان عبده أبو العز.(٢٠١٢، ديسمبر).العدالة الاجتماعية غاية ثورة يناير- المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية، العدالة بين الواقع والمأمول- مصر، المجلد (١)، ص ص ٤٢٧: ٤٦٠.

-محمد، محمد متولي دكروري.(٢٠٠٧، ديسمبر). دراسة التكامل الاقتصادي العربي الواقع- المبررات- المعوقات- الاستراتيجية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مصر، المجلد (٢)، ص ص ٧٠٤: ٧٤٤.

-مجاهد، حازم السيد حلمى عطوة .(٢٠١٩، ديسمبر). دور الجامعات فى تفعيل الاقتصاد الأخضر : خبرات عالمية ودروس مستفادة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - جامعة المنصورة ، كلية الحقوق، العدد(٧٠)، ص ص ٥٦٨: ٦٤٥.

-المطيري، أفراح بنت عباس بن صويلح.(٢٠١٩).واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر فى مقرر الدراسات العليا والوطنية للمرحلة المتوسطة. مجلة البحث العلمى فى التربية . كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس ، العدد(٢٠)،الجزء الأول، ص ص ٥٠٩: ٥٥٦.

-محمود، دينا خالد سليمان.(٢٠١٨، مايو). دور التعليم الجامعى فى تحقيق الاقتصاد الأخضر فى ضوء التنمية المستدامة. دراسات فى التعليم الجامعى. مركز تطوير التعليم الجامعى. كلية التربية – جامعة عين شمس ، العدد(٣٩)،ص ص ١٩٦: ٢٤٢.

-مختار، الفاتح محمد عثمان.(٢٠١٤). التكامل الاقتصادي وانعكاسه على الدول العربية. مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا(أمارباك). الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد (٥)، العدد (١٢) ص ص ١٠٣: ١١٦.

-مركز المشروعات الدولة الخاصة (٢٠١٤): الطريق إلى العدالة الاجتماعية، مركز IPE ، القاهرة، آخر زيارة بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ ، متاح على موقع http://www.cipe arabia.org/files/pdf/Entrepreneurship/Understanding_Entreperneurship_Ecosystem_in_Tunisia_Egypt.pdf

-مرصالى، كمال.(٢٠١٦، مارس). التكامل الاقتصادى العربي الممكن والمستبعد، مجلة الندوة للدراسات القانونية ،الجزائر، ص ص ٥٥ :٧٨.

-منظمة الأمم المتحدة .(٢٠١١). ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بعنوان "الفوائد والتحديات والمخاطر المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر"، نيروبي، ٢١- ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، البند الرابع (ب) من جدول الأعمال المؤقت، UNEP/GC.26/17/Add.1، ص ص ٣-٨

-مؤتمر القمة العربية العراقية.(٢٠٠٤). قرار رقم ٢٥٥ (الدورة العادية رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥) بتونس وثيقة صادرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

-ميلود، مهدي.(٢٠٠٩، شتاء).التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٤٥، ص ص ٥١: ٥٢.

-هادف، حيزية.(٢٠١٣، ديسمبر). التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجياته المرتقبة مستقبلا عمليا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد (٤)، ص ص ١٣: ٢٦.

-هارون، سمر.(٢٠١٩، ديسمبر). الاقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة فى فلسطين. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. المجلد(٦). العدد(٢)، ص٢٥٠: ٢٧٥.

-الناصر، هناء سيد جواد.(٢٠١٨، مارس).دور الاقتصاد الأخضر في تسويق الخدمات الجامعية : دراسة حالة بجامعة الكويت ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية - جامعة كفر الشيخ، العدد(٩٠)، المجلد الثاني، ص ص ١١٩١: ١٢٥٦.

-نجاتي، حسام الدين وآخرون.(٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة، القاهرة: معهد التخطيط القومي . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥١).

-وهيبة، قحام؛ سمير، شرقرق.(٢٠١٦،ديسمبر).الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل : مشاريع الاقتصاد الأخضر فى الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. العدد(٦). ص ص٤٣٥: ٤٥٥.

-اليوسف، يوسف خليفة.(٢٠١٢، أغسطس).أزمة غياب العدالة الاجتماعية، مجلة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية أزمة الدولة في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان، ص ص ٤٣٥: ٤٨٠.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Bapna, Manish &Talberth, John .(2011, 5 April). Q&A: What is a "Green Economy". Mexico City. Retrieved 14/9/2019.,from: http//https://www.wri.org/blog/2011/04/qa-what-green-economy
- Barry, Robert J.(200٢). Inequality and Growhpe visited. Asia Ocvelopment Bank
- Chappie, Karen. (2008): Defining the Green Economy: A Primer on Green Economic Development, Center for Community Innovation, University of California, Berkeley.
- Eugenie, Wolff. (2014). The integration of green economy content into the Life Sciences curriculum. Submitted in partial fulfilment of the academic requirements for the degree of Master of Education in the Department of Science, Mathematics and Technology Education, Faculty of Education at the University of Pretoria. South African.
- Halton,Clay.(2019,14 Jun). What is Green Economics. Retrieved 18/10/2019,from: https://www.investopedia.com/terms/g/greeneconomics.asp
- Matthew, Richard.(2012, February). The Green Economy is the Right Solution for our Troubled Times. Green Economy In Action: Articles and Excerpts that Illustrate Green

Economy and Sustainable Development Efforts August 2012. United Nations Development Programme.pp.16:17. . Retrieved 5/10/2018,from: https://earthmaven.io/planetwatch/energy-economics/the-green-economy-is-the-right-solution-for-our-troubled-times-hirxv644ukmNlQPWhE3-Ug.

- Pop Oana, & et.al. (2011): Promoting the corporate social responsibility for a green economy and innovative jobs, Science Direct, Procedia Social and Behavioral Sciences, Elselvier,Vol:15, p: 1020-1023.
- Principles, Priorities and Pathways for Inclusive Green Economies.(2019,16 July) . the UN High Level Forum on Sustainable Development in New York. Find out more about the launch of the full paper. Retrieved 4/10/2019,from: https://www.greeneconomycoalition.org/news-analysis/the-5-principles-of-green-economy
- Reinfried, S., Schleicher, Y., &Rempfler. A. (2007, 29-31 July). Geographical views on education for sustainable development. Proceedings of the Lucerne -Symposium, Switzerland, 2007. Geographie didaktische Forschungen, (42), 243—250.
- Schiff, ,Maurice.(2004). Intergration regionale et developpement, Economiceam. World Bank, Paris, 2004. Pp 330 Retrieved 15/10/2019,from. www.rezgar.com/m.as

- Timothee, Parrique. (2013): Economics Education for Sustainable Development: Institutional Barriers to Pluralism at the University of Versailles Saint-Quentin (France), Uppsala University, Department of Earth Sciences, Master Thesis in Sustainable Development, Uppsala University, Sweden. Retrieved 11/3/2019,from: http://uu.diva-portal.org/smash/get/diva2:627455/FULLTEXT02 .pdf.
- The second theme of the Astana Ministerial Conference is ' Greening the economy.(2016,3 Jun). European Environment AgencyToggle navigation. . Retrieved at 24/9/ 2018, from: https://www.eea.europa.eu/publications/europes-environment-aoa/chapter3.xhtml
- United Nations. (2012). Millennium Development Goals. Report 2012. United Nations: department of economic and social affairs. Retrieved at 10 September 2018, from: http://www.un.org/en/development/desa/publications/mdg-report-2017.html
- United Nations Environment Programme [UNEP], Green Economy. Report: Towards a Green Economy - Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication (New York: UNEP, 2011), p. 16.